

ظنّ وأخواتها

(ص) : الرابع : الأفعال الدّالة على ظنّ : كحجّاً يحجّو ، لا لغلبة ، وقصديّ وردّ ، وسوّقي ، وكثّم ، وحفّظ وإقامة وبُخل .

وعدّ لا لحساب . وأنكره أكثر البصريّة .

وزعم لا لكفالة : ورياسة ، وسيمّن وهُزال .

وجعل لا لتصيير ، وإيجاد ، وإيجاب ، وترتيب ، ومقاربة .

وهبّ جامداً . ولا تختص بالضمير خلافاً للحريريّ . وأنكره البصريّة .

أو يقين كَعَلِمَ ، لا لِعِلْمَةٍ وعرفان .

ووجد لا لإصابة . وغنيّ^(١) ، وحزّن ، وحقّد .

والفَى ، كهي . وأنكرها^(٢) البصريّة . ودرى لا لختل . وأنكرها المغاربة . وتعلّم

كاعلم جامداً . وقال أبو حيّان : تتصرّف أو هما كظنّ ، لا لتهمة . وأنكر العبدريّ

كونها لِيَعْلَمَ . وزعمها الفراء للكذب . وحسب لا لِيَلَوْنَ^(٣) . وخال بخال لا لِيُعْجِبَ

وظلّع^(٤) . ورأى لا لإبصار . وضرب رثّة^(٥) . قال الفارسيّ وابن مالك : ولا رأى .

وما مرّ^(٦) قلبيّ . أو تحويل كصير ، وأصار . وجعل . وهبّ^(٧) جامداً . وردّ ، وكذا

(١) أ : « أو نمن » بالتاء والميم مكان : « أو غني » ، تحريف .

(٢) ب فقط : « وأنكره » .

(٣) ب : « لا لكون » ، تحريف . وط : « لا لون » .

(٤) أ فقط : « طلع » ، بالطاء ، وهو تحريف . وانظر الشرح .

(٥) أ : « وحزب ربه » ، بالباء ، تحريف . وانظر الشرح .

(٦) أ : « وما صده » ، بالصاد والدال : مكان : « وما مرّ » ، تحريف .

(٧) ط : « ووهب » .

ترك . واتخذ وتخذ^(١) في الأصح .

والحق العرب بأرى العلمية « الحُلُمِيَّة » . والأخفش بعلم : « سمع » معلقة بعين وخبرها فعل صوت . وقوم بصير : « ضرب » مع مثَل ، وابن أبي الربيع : مطلقاً . وهشام : عرف وأبصر . وابن دُرُستويه : أصاب وصادف ، وغادر . وابن أفلح : أكان . وخطاب : كل متعدّ لِوَاحِدٍ^(٢) ضَمَّنَ تحويلاً . وبعض^(٣) : خلق^(٤) . والسكّاكِيّ : توهّم وتيقن ، وشعر وتبين ، وأصاب^(٥) واعتقد ، وتمنى وودّ ، وهب كاحسب (ش) : الرابع من الناسخ الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما مفعولين ، وهي أربعة أنواع :

الأول : ما دلّ على ظنّ في الخبر ، وهو خمسة أفعال : أحدها : حجا . والمضارع يحجو . قال :

٥٧١ - . قد كنت أحجّو أبا عمرو أخا ثِقَةٍ^(٦) .

أي : أظن . فإن كانت بمعنى غلب في الحاجة ، أو قصد ، أو ردّ أو ساق ، أو كتّم ، أو حفِظ تعدّت إلى واحد فقط . أو بمعنى : أقام أو بخِلَ فلازمة .
ثانيها : عدّ : أثبتها الكوفيّون ، وبعض البصريين^(٧) . ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله :

٥٧٢ - . فلا تعدّد المولى شريكك في الغِنَى^(٨) .

(١) كلمة : « اتخذ » سقطت من ط .

(٢) أ : « كل متعدّي » بإثبات الياء ، تحريف وفي النسخ الثلاث « واحد » بدون لام الجرّ .

(٣) « خلق » رسمت في أ هكذا « معه » . تحريف . (٤) كلمة : « وأصاب » سقطت من ط .

(٥) قيل لتعيم بن مقبل . وقيل لغيره . وعجزه :

• حتى ألّمت بنا يوماً مليّاتاً .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٧٢ ، وابن عقيل ١ : ١٥٠ ، والشذور ٣٥٧ ، والأشموني ٢ : ٢٣ .

(٦) ب : « وبعض البصريون » ، تحريف تحوي .

(٧) للنعمان بن بشير الأنصاري ، وعجزه :

• ولكنّا المولى شريكك في العُدْمِ .

انظر : شعر النعمان بن بشير الأنصاري ص ١٥٩ .

وهو من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٠ ، والأشموني ٢ : ٢٢ .

وقوله :

٥٧٣ — • لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ ^(١) •

أي : لا تظن ، ولا أظن . وأنكرها أكثرهم . فإن كانت بمعنى : حسب من الحساب أي العدد الذي يراد به إحصاء المعلوم ^(٢) تعدت إلى واحد . وخرج عليه :

٥٧٤ — • تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ^(٣) •

على أن « أفضل » بدل .

ثالثها : زعم بمعنى : اعتقد ، كقوله :

٥٧٥ — • زَعَمَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ^(٤) •

وقوله :

٥٧٦ — • فَإِنْ تَزَعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ ^(٥) •

ومصدره : الزَّعَم ، والزَّعْم ^(٦) .

(١) نسبه في الدرر ١ : ١٣٠ إلى أبي ذؤاد الإيادي وعجزه :

• فَقَدْ مَنْ قَدَرُ زَيْتُهُ الْإِعْدَامُ •

(٢) أ : « العدد » مكان : « المعلوم » .

(٣) لحرير . ديوانه ٣٣٨ . وعجزه :

• بَنِي ضَوَّطَرِي لَوْلَا الْكَمِّي الْمَقْتَعَا •

من شواهد : المغني ١ : ٢١٦ ، والخزانة ١ : ٤٦١ : وروايته الديوان : « هلا » مكان : « لولا »

وفي أ : « غير البنين » مكان : « عقر النيب » ، تحريف . وفي ب : « غير النيب » ، تحريف .

(٤) لأبي أمية الحنفي ، وعجزه :

• إِنَّمَا الشَّيْخُ مِنْ يَدِّ دَبِيبَا •

شرح شذور الذهب ٣٥٨ . وهذا الشاهد أغفله صاحب الدرر .

(٥) لأبي ذؤيب . وعجزه :

• فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٦١ ، وابن عقيل ١ : ١٤٩ واللسان : زعم .

(٦) مثلثة الفاء كما في القاموس ، وقد سقطت كلمة : « الزعم » الثانية من أ .

وذكر صاحب (العَيْن) : أن الأحسن أن توقع على : « أنْ وأنْ » ، ولم يرد^(١) في القرآن إلا كذلك .

قال السِّيرافي^(٢) : الزَّعم : قولٌ يقترن به اعتقاد صحّ أو لم يصحّ .

وقال ابن دُرَيْد : أكثر ما يقع على الباطل . وفي (الإفصاح)^(٣) : زعم : بمعنى علم في قول سيبويه . وقال غيره : يكون بمعنى^(٤) : اعتقد ، فقد يكون علماً ، وقد يكون تَنَكُّراً^(٥) ، ويكون أيضاً ظناً غالباً . وقيل : يكون بمعنى الكذب .

فإن كانت بمعنى : كفل تعدّت إلى واحد [١٤٩] . والمصدر : الزعامة كقوله :

— ٥٧٧ — . على الله أرزاقُ العباد كما زَعَمَ^(٦) .

أو بمعنى : رَأَسَ تعدّت تارة إلى واحد ، وأخرى بحرف الجرّ . أو بمعنى : سَمِنَ أو هُزِلَ فلازمة . يقال : زعمت الشاة بمعنى : سَمِنَتْ ، وبمعنى : هُزِلَتْ ،

رابعاً : جعل بمعنى : اعتقد نحو : « وجعلوا الملائكة الذين هم عِبَادُ الرَّحْمَنِ إناثاً »^(٧) . أي : اعتقدوهم . فإن كانت بمعنى : صَيَّرَ — فستأتي في أفعال التصيير . وبمعنى أوجد نحو : « وجعل الظُّلُمَاتِ والنُّورَ »^(٨) ، أو أوجب نحو : جعلت للعامل^(٩) كذا ، أو ألقى نحو : جعلت^(١٠) بعض متاعي^(١١) على بعض تعدّت لملى واحد^(١٢) . أو بمعنى : المقاربة فقد مرّت في باب كاد .

(١) أ : « لم يرد » بإسقاط الواو . (٢) « قال السِّيرافي » سقطت من أ .

(٣) ط فقط : « الإيضاح » مكان : « الإفصاح » . (٤) كلمة : « بمعنى » سقطت من ب .

(٥) في ط : « تقليداً » مكان : « تنكّراً » ، تحريف .

وفي أ : « منكراً » .

(٦) لعمر بن شاس . وصدّره :

« تقول هلكنّا إنْ هلكنْ وإنّما .

وقبل الشاهد كما ورد في اللسان : « زعم » :

وعاذلة تَخْشَى الرّدى أن يصيبني تروحو وتغدو بالملاّمة والنفسم

(٧) الزخرف ١٩ . (٨) الأنعام ١ .

(٩) أ : « جعلت العامل كذا » . (١٠) كلمة : « جعلت » سقطت من ب .

(١١) أ : « بساطي » مكان : « متاعي » . (١٢) ب : « لواحد » باللام .

خامسها : هب : أثبتته الكوفية . وابن عصفور : وابن مالك كقولہ :

٥٧٨ - فقلت أجيرني أبا خالـدٍ وإلاّ فهبني امرأ هالِكاً^(١)

أي : ظني ، وقوله :

٥٧٩ - فهبها أمةً هلكَتَ ضياعاً يزيدُ أميرها وأبو يزيد^(٢)

وهي جامدة . ولم يستعمل منها سوى الأمر : لا ماض : ولا مضارع . ولا وصف ، ولا أمر^(٣) باللام . ويتصل به الضمير المؤنث^(٤) ، والمثنى والجمع . وزعم الحريري...^(٥) .
النوع الثاني : ما دلّ على يقين ، وهو خمسة أيضاً :

أحدها : علم نحو : « فإن علمتوهن مؤمنات^(٦) » . فإن كانت بمعنى : عرف تعدّت لواحد نحو : « لا تعلّمون شيئاً^(٧) » ، أو بمعنى : علم علماً^(٨) فهو أعلم ، أي مشفقوq الشقة العليا فلازمة .

ثانيها^(٩) : وجد نحو : « وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين^(١٠) » . ومصدرها : وجدان عن الأخفش ، ووجود عن السيرافي .

فإن كانت بمعنى : أصاب تعدّت لواحد نحو : وجد فلان ضالته وجداناً . أو بمعنى : استغني أو حزن ، أو حقد فلازمة . ومصدر الأولى : وجد مثلث الواو .

(١) لابن همام السلولي :

شرح شواهد : المغني للسيوطي ٩٢٣ : وابن عقيل ١ : ١٥١ . والأشمونى ٢ : ٢٤ . والمغني ٢ : ١٥٢ .

(٢) لعقبة بن هبيرة الأسدي كانسبه الدرر ١ : ١٣١ .

(٣) أ ، ب : « ولا أمر ولا وصف باللام » . (٤) أ : « ضمير مؤنث » .

(٥) بعد قوله : « وزعم الحريري » : بياض بالنسخ الثلاث ولعل النص المفقود هو قوله كما جاء في الدرة

١١١ : « ويقولون : هب أنتي فعلت ، وهب أنه فعل ، والصواب إلحاق الضمير المتصل به فيقال

هبنني فعلت ، وهبه فعل ، الخ .

وقدرّد عليه الشيخ ياسين في حاشيته فقال : « وزعم الحريري أن قول الخواص : هب أن زيداً

قائم لحزن » . وذهل عن قول القائل : هب أن أبانا كان حماراً . انظر حاشية ياسين ١ : ٢٤٨ .

(٦) المتنحة ١٠ .

(٧) التحل ٧٨ . (٨) العلّمة ، والعلّمة : شق في الشقة العليا .

(٩) ب : « ثامنهما » ، تحريف . (١٠) الأعراف ١٠٢ .

والثانية : وَجَدَ بِالْفَتْحِ . والثالثة : مَوْجِدَةٍ .

ثالثها : أُلْفِيَ بِمَعْنَى : وَجَدَ . أثبتتها الكوفية وابن مالك كقولهِ :

٥٨٠ - . قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفُوهُ الْمُغِيثُ إِذَا ^(١) .

وأنكرها البصريّة وابن عصفور . وقالوا : المنصوب ثانياً حال ، والألف واللام فيه في البيت زائدة .

رابعها : دَرَى بِمَعْنَى : عَلِمَ ، عَدَّهَا ابن مالك كقولهِ :

٥٨١ - . دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَةَ فَاغْتَبِطُ ^(٢) .

قال : وأكثرنا تستعمل معدّة بالباء كقولهِ : دريت به . فإن دخلت ^(٣) عليها همزة النقل تعدّت إلى واحدٍ بنفسها ، وإلى آخر بالباء كقولهِ تعالى : « وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ^(٤) » .

وقال أبو حيّان : لم يعدّها أصحابنا فيما يتعدّى لاثنتين . ولعل البيت من باب التضمين : ضمّن : دريت بمعنى علمت . والتضمين لا يتقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر . ولا يثبت ^(٥) ذلك بيت نادر محتمل للتضمين .

فإن كانت بمعنى ختل تعدّت لواحد ^(٦) نحو : دَرَى الذُّئْبُ الصَّيْدَ : إذا استخفى له ليفترسه .

(١) قائله مجهول . وعجزه

• ما الرّوع عمّ فلا يلوى على أحدٍ •

انظر : الدرر ١ : ١٣٢ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• فَإِنْ اغْتَبِطَ بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ •

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٨ ، والشذور ٣٦٠ والأشمونى ، ٢ : ٢٣ .

(٣) ب : « فقلت » ، تحريف . (٤) يونس ١٦ .

(٥) العبارة في أ : « حتى يلتزموا إثبات ذلك » .

(٦) ب : « كواحد » بالكاف ، تحريف .

خامسها : تعلّم بمعنى : اعلمّ كقوله :

٥٨٢ - . تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ^(١) .

قال ابن مالك : وهي جامدة لا يستعمل منها ^(٢) إلا الأمر . قال أبو حيان : وتابع فيه الأعلام . وليس بصحيح ، لأن يعقوب حكى : « تعلمت فلاناً خارجاً » ، بمعنى عَلِمْتُ . أمّا تَعَلَّمَ لا بمعنى : اعلمّ من : تعلم يتعلم ، فتصرف بلا نزاع ، ويتعدّى لواحد .

النوع الثالث : ما استعمل في الأمرين : الظنّ ، واليقين . وهو أربعة أفعال .

أحدها : ظنّ ، فمن استعمالها بمعنى : الظنّ : « إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنّاً وَمَا نَحْنُ بِمُستَبَيِّنِينَ ^(٣) » ، وبمعنى اليقين : « الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ^(٤) » . وزعم أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدي ^(٥) : أن استعمالها بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب ، وأبقى الآية ونحوها على باب الظنّ ، لأن المؤمنين حتى الصدّيقين ما زالوا وجلين خائفين النفاق على أنفسهم .

وزعم الفراء : أن الظن يكون شكّاً ، ويقيناً ، وكذباً أيضاً . وأكثر البصريين ينكرون الثالث .

فإن كانت ظنّ بمعنى : اتهم تعدّت لواحد نحو : ظننت زيدا . « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِّينٍ ^(٦) » .

ثانيها : حسب فمن الظنّ « وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ » . ومن اليقين :

(١) لزياد بن سيار كما نسبه الأمير في حاشيته على المغني ٢ : ١٥٢ . وعجزه :

• فبالغ بلطف في التحيّل والمكر .

من شواهد المغني ٢ : ١٥٢ ، وابن عقيل ١ : ١٥١ والأشْمُوني ٢ : ٢٤ .

(٢) ب : « فيها » مكان : « منها » . (٣) الجاثية ٣٢ . (٤) البقرة ٤٦ .

(٥) هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس بن محمد العبديّ أبو بكر . من مصنفاته : شرحان على

الجليل - شرح أبيات الإيضاح للفارسي . توفي ٥٦٧ .

(٦) التكوير ٢٤ . وفي أ : « بظنين » بالطاء ، تحريف .

وفي إعراب القرآن للمكبري ٢ : ٢٨٢ : بظنين بالطاء أي بمتهم ، وبالضاد أي بخيل .

٥٨٣ - . حَسِبْتُ التُّقَى والجودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ^(١) .

والمصدر حُسْبَان ^(٢) . فإن كانت لِلْوَنِ من نحو ^(٣) حَسِبَ الرَّجُلُ : إذا احمرَّ لونه وابيض ^(٤) . أو كان ذا شُقْرَةٍ فلازمة .

ثالثها : خال يخال فمن الظن قوله : [١٥٠]

٥٨٤ - . إخالُك إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى ^(٥) .

ومن اليقين قوله :

٥٨٥ - دعاني العذاري عمتنّ وخِلْتُني لي آسمٌ ، فلا أدعى به وهو أول ^(٦)

والمصدر خَيْلًا ، ^(٧) وخالًا ، وخَيْلَةً ، ومَخَالَةً ، وخَيْلَانٌ ، ومَخِيلَةٌ ، وخَيْلُولَةٌ ^(٨) . واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق ^(٩) .

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع من : خال الفرس : ظلع . والمضارع منهما أيضاً : يخال فلازمة .

رابعها : رأى : قال تعالى : « إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً » ، أي يظنونهُ « ونَرَاهُ

(١) للبيد بن ربيعة الصحابي . وعجزه :

. رَبَّاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلًا .

وانظر ديوان لبيد ص ٢٤٦ .

(٢) حُسْبَان . وحِسْبَان ، بضم الحاء وكسر ها .

(٣) في أ : « فإن كانت من لون نحو حسب » .

(٤) الأحسب : يعبر فيه بياض وحمرة . ورجل في شعر رأسه شقرة .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

. يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ .

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٠ . وفي ب : « يغصص » بالياء والصاد .

(٦) للنمر بن توبل .

شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٩ ، والأشموني ٢ : ٢٠ .

(٧) ط فقط : « أو خالاً » بوضع أو مكان : النواو . (٨) أ فقط : « وخيولة » .

(٩) ط : « لا يخيف » مكان : « لا يتحقق » ، تحريف .

قريباً^(١) ، أي نعلمه . فإن كانت بمعنى : أبصر ، أو ضرب الرئة^(٢) تعدّت لواحد . قال الفارسي وابن مالك : وكذا الي بمعنى اعتد .

قال أبو حيان : وذهب غيرهما : إلى أن الي بمعنى : اعتقد تعدّى إلى اثنين . ويدلّ له قوله :

٥٨٦ - رأى الناسَ إلّا من رأى مثْل رأيه

خَوَارِجَ تَرَاكِينِ قَصْدَ المَخَارِجِ^(٣)

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبية . وهي المرادة حيث قيل : أفعال القلوب . النوع الرابع : ما دلّ على تحويل . وهي ثمانية أفعال : صيّر وأصار المنقولان من صار إحدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال :

٥٨٧ - فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^(٤) .

وجعل : بمعنى صيّر : نحو : « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً^(٥) » . ووهب : حكى ابن الأعرابي : وهبني الله فداءك : أي صيّرني . ولا يستعمل بمعنى صيّر إلّا الماضي فقط . وردّ نحو : « لَوْ يَرُدُّ وَنَتَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا^(٦) » . وترك كقولہ :

(١) المعارج ٦ ، ٧ . وفي ب : بزيادة : « ونراه قريباً » بعد الآية من غير فصل .

وفي ب أيضاً بعد : « يظنون » : ونراه ، ونراه قريباً ، بتكرير : « نراه » ، تحريف .

(٢) في التصريح ١ : ٢٥٠ : « تأني رأى بمعنى : ضربت نحو : رأيت الصيد ، أي ضربت رثته » . وفي أ ، ب : « رية » بالياء .

(٣) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١٣٣ .

(٤) قيل لحميد الأرقط ، وقيل لرؤبة . وقبله :

• ولعبت طيرٌ بهم أبابيل •

من شواهد سيبويه ١ : ٢٠٣ ، وأوضح المسالك رقم ١٨٤ والخزانة ٤ : ٢٧٠ ، والأشعري ٢ : ٢٥

(٥) الفرقان ٢٣ . وفي أ : « وجعلناه » بالواو ، تحريف .

(٦) البقرة ١٠٩ ، وفي ب . ط : « لم » مكان : « لو » ، تحريف .

٨٨٥ - * وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ

أَخَا الْقَوْمِ، وَاسْتَفْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ^(١) *
وتخذ، واتخذ كقوله تعالى^(٢): «لَتَتَّخِذَ عَلَيْهِ أَجْرًا»^(٣)، وفي قراءة:
«لَتَتَّخِذَ»^(٤)، «وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»^(٥).

وأنكر بعضهم تَعَدَّى ترك، وَتَخَذَ، وَاتَّخَذَ إِلَى اثْنَيْنِ، وقال: إنما يتعدى إلى واحد، والمنصوب الثاني حال.

قال ابن مالك: وألحق ابن أفلح بأصار^(٦): أكان المنقولة من كان بمعنى صار، قال: وما حكم به جائزٌ قياساً لا أعلمه مسموعاً. وقال أبو حيان: لا أعلم أحداً من النحاة يقال له: ابن أفلح^(٧)، لكن في شرح^(٨) الأعلام رجل اسمه مسلم بن أحمد ابن أفلح الأديب، يكنى أبا بكر. أخذ كتاب سيويه عن أبي عمر بن الحباب^(٩). قال: وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياساً ممنوع، فإن مذهب سيويه: أن النقل بالهمز قياس في اللازم^(١٠) سماع في المتعدي. وكان بمعنى: صار تجري مجرى المتعدي، فلا يكون النقل فيه بالهمز قياساً.

(١) لفرعان بن الأعرف.

من شواهد: ابن عقيل ١: ١٥٠، والأشمونى ٢: ٢٥.

(٢) أ: «لقوله»، وإسقاط كلمة: «تعالى».

(٣) الكهف: ٧٧.

(٤) بكسر الخاء مخففة، وهو من: تَخَذَ يَتَخَذُ: إذا عمل شيئاً، وقرأ أيضاً بالتشديد، وفتح الخاء وفيه وجهان.

أحدهما: هو افتعل من: تخذه، والثاني: أنه من: الأخذ.

وأصله: ابتخذ، فأبدلت الياء تاء، وأدغمت وأصل الياء: الهمزة. انظر إعراب القرآن للمكبري ٢: ١٠٧.

وفي أ، ط: «لا تتخذت»، وفي ب: «لا اتخذت»، وفيها تحريف.
وقد اخترت رسم المصحف: «لتتخذت» لاحتماله القراءتين المشار إليهما.

(٥) النساء: ١٢٥.

(٦) ب، ط: «بصار كان»، تحريف. وانظر المتن والشرح.

(٧) في البحر ٣/ ٣٦٥: زيد بن أفلح، وهو قارىء.

(٨) ط: «شيوخ» مكان: «شرح»، تحريف، وشرح الأعلام هو الشرح المعروف لكتاب سيويه.

(٩) في أ: أبي عمرو بن الجبال، تحريف.

(١٠) من قوله: «في اللازم» إلى قوله: «النقل فيه بالهمز قياساً» سقط من أ.

وألقى العرب برأي العلمية: «الحُلُمِيَّة» فأدخلوها على المبتدأ والخبر، ونصبوهما^(١) بها مفعولين لإجراء لها مجراها من حيث أن كلاً منهما إدراك بالباطن كقوله^(٢) :

٥٨٩ - أراهم رُفِقَتِي حَتَّى إِذَا مَسَا تَوَلَّى التَّليُّ ، وانخَزَلَ انخِزَالاً^(٣)

وفي التثنية : « إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا »^(٤) ، فأعمل مضارع رأي الحُلُمِيَّة في ضميرين متصلين لمسمى واحد ، وذلك خاص بـ « عَلِمَ » ذات المفعولين ، وما جرى مجراها^(٥) .

وألقى الأخصض بعلم : « سمع » المعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دالٌّ على صوت نحو : سمعت زيدا يتكلم ، بخلاف المعلقة^(٦) بمسموع نحو : سمعت كلاماً ، وسمعت خطبة . ووافقه على ذلك الفارسيّ وابن بابشاذ ، وابن عصفور ، وابن الصائغ ، وابن أبي الربيع ، وابن مالك .

واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثان يدل على المسموع ، كما أن ظنّ لما دخلت على غير مضمون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون .

والجمهور أنكروا ذلك . وقالوا : لا تعدّى : « سمعت » إلّا إلى مفعول واحد ، فإن كان مما يسمع فهو ذاك ، وإن كان عَيْنًا فهو المفعول ، والفعل بعده في موضع نصب على الحال ، وهو على حذف مضاف ، أي : سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم وهذه الحالة مبيّنة .

واحتج ابن السّيد لقولهم : بأنها من أفعال الحواسّ ، وأفعال الحواسّ كلّها تعدّى إلى واحد ، وأنها لو تعدّت لاثنتين لكانت إما من باب أعطى ، أو من باب ظنّ ، ويبطل

(١) ب : « ونصبوها » ، تحريف .

(٢) أ : « فقولهم » مكان : « كقوله » . تحريف .

(٣) لعمروين أحمد الباهلي . انظر الدرر ١ : ١٣٤ .

وفي أ : « تعرى » مكان : « تولى » . تحريف .

(٤) يوسف ٣٦ .

(٦) أ فقط المتعلّقة .

(٥) ب : « جراها » ، تحريف .

الأول : كون الثاني فعلاً^(١) ، والفعل لا يكون في موضع الثاني^(٢) من باب أعطى ، ويبطل الثاني : أنها لا يجوز إلغاؤها ، وباب ظنّ يجوز فيه الإلغاء .

وألحق قوم بصير : « ضرب » مع^(٣) المثل نحو : « ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً^(٤) . »
« أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ^(٥) » . « واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية^(٦) » .

فقالوا : هي في الآيات ونحوها متعدية إلى اثنين . قال ابن مالك : والصواب ألا يلحق به لقوله تعالى « ضَرِبَ مَثَلٌ » [١٥١] فَاسْتَمِعُوا لَهُ^(٧) . فبنيت للمفعول ، واكتفت بالمرفوع . ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب .

قال أبو حيان : وهو استدلال ظاهر إلا أنه يمكن تأويله على حذف المفعول ، لدلالة الكلام عليه ، أي ما يذكر .

وذهب ابن أبي^(٨) الربيع : إلى أن « ضرب » بمعنى : صير متعد^(٩) لاثنتين مطلقاً مع المثل وغيره ، نحو : ضَرَبْتُ الْفِيضَةَ خَلْخَالاً : ومال إليه أبو حيان .

وألحق هشام بأفعال هذا الباب : عرف ، وأبصر .

وألحق بها ابن دُرُستويه : « أصاب » ، و « صادف » ، و « غادر » .

وألحق بها بعضهم : « خلق » بمعنى : جعل كقوله : « وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً^(١٠) » .
والجمهور أنكروا ذلك . وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالاً .

وزعم جماعة من المتأخرين ، منهم خطاب الماردي^(١١) : أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدّي^(١٢) إلى واحد معنى صير . ويُجْعَل من هذا الباب ، فأجاز : حفرت وسط الدار برأ ، ولا يكون « برأ » تمييزاً ، لأنه لا يحسن فيه من . وكذا « بنيت الدار

(١) لأن سمع معلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال على صوت كما سبق .

(٢) كلمة : « الثاني » سقطت من أ . (٣) أ . ط : « على » مكان : « مع » .

(٤) النحل ٧٥ ، وفي ط : « وضرب » بالواو ، تحريف .

(٥) البقرة ٢٦ . (٦) يس ١٣ . (٧) الحج ٧٣ .

(٨) كلمة : « أبي » سقطت من ب . (٩) أ ، ب : « يتعدى » . (١٠) النساء ٢٨ .

(١١) أ : « المارزي » بالزاي ، تحريف . وقد سبقت ترجمته ١ : ١٤١ .

(١٢) كلمة : « المتعدى » سقطت من أ .

مسجداً» ، و «قطعت الثوب قميصاً» ، والجِلْد نَعْلًا» ، وصنعت الثوب عِمَاماً^(١) لأن المعنى فيها : «صيّرت» . قال أبو حيّان : والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ، ولا يقاس عليه .

وذكر^(٢) السكّاكيّ في «المفتاح» فيما يتعدى إلى اثنين : «توهمت» . و«تيقنت» و«شعرت» : و«دريت» ، و«تبيّنت»^(٣) . و«أصبت» . و«اعتقدت» ، و«تمنيت» ، و«وددت»^(٤) ، و«هب بمعنى : احسب»^(٥) . نقله عنه في الارتشاف . ثم قال : ويحتاج في نقل^(٦) هذه من هذا الباب إلى صحّة نقل عن العرب .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : مدخولها ككان ، أو ذو استفهام . وأنكر السّهيليّ دخولها على جزأي^(٧) ابتداء . وتنصبهما مفعولين . وقيل : الثاني شبه حال^(٨) .

(ش) : ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الأفعال ، وما لا فلا إلا المبتدأ المشتمل على استفهام نحو : أيّهم أفضل ؟ و«غلام من عندك ؟ فإنه لا تدخل عليه كان ، لأنّ الاستفهام له الصدر ، فلا يؤخر ، وتدخل عليه : ظننت ، ويتقدّم عليها ، نحو : أيّهم ظننت أفضل ؟ و«غلام من ظننت عندك» .

(١) في أ : «وصنعت الثوب عِمَاً» . وفي ط : «وصنعت الثوب خماسياً» . في ب : وصبغت الثوب غَمَاماً . والعبارات الثلاث محرفة . ولعل الصواب : «وصنعت الثوب عِمَاماً» ، أي صيرته .

(٢) في أ : «وزعم» مكان : «وذكر» . ومن قوله : «في المفتاح» إلى آخر النص سقط من أ .

(٣) كلمة : «وتبيّنت» سقطت من ب .

(٤) ط : «وردت» ، تحريف . وانظر المتن . وفي ب : «وودرت» . تحريف .

(٥) ط : «حسب» تحريف . وانظر المتن .

(٦) ط : «في جعل هذا» بوضع «جعل» مكان : «نقل» .

(٧) أ ، ب : «جزئي» مكان : «جزأي» . تحريف .

(٨) ب فقط : «خال» بالخاء ، تحريف ، وانظر الشرح .

وإذا ^(١) دخلت على المبتدأ والخبر ، نصبتهما مفعولين . وكان الأصل ألاّ تؤثر فيهما ، لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوها بأعطيت ، فنصبت الاسمين . هذا مذهب الجمهور .

وزعم الفراء : أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين شبهت من الأفعال بما يطلب اسمين : أحدهما مفعول به ، والآخر حال نحو : أتيت زيدا ضاحكاً .

واستدل بوقوع الحمل ^(٢) ، والظروف ، والمجرورات موقع ^(٣) المنصوب الثاني ^(٤) هنا ، كما تقع موقع الحال ، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به ، فدلّ على انتصابه على التشبيه بالحال ، لا على التشبيه بالمفعول به . قال أبو حيان ^(٥) : ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتم ^(٦) بدونه ، وليس ذلك ^(٧) شأن الحال ، لأنه ليس بحال حقيقي ، بل مشبه ^(٨) بها والمشبّه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه ، ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضاً بدونه . وليس ذلك شأن المفعول من حيث إنه ^(٩) ليس بمفعول حقيقي ، بل مُشَبَّه به عندهم .

واستدلّ البصريون ^(١٠) بوقوعه ^(١١) معرفة ^(١٢) ، ومضمرأ ، واسماً جامداً كالمفعول به ، ولا يكون شيء من ذلك حالاً ، ولا يقدح وقوع الجملة ^(١٣) والظروف موقعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو : قال : زيد عمرو منطلق ، ومرتت بزيد . وأنكر السهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً . قال : بل هي بمنزلة : أعطيت في أنها استعملت مع ^(١٤) مفعولها ابتداء . قال : والذي حمل النحويين على ذلك أنهم

(١) أ : « فإذا » بالفاء .

(٢) ط فقط : « موضع » بالضاد .

(٣) « قال أبو حيان » سقطت من ب ، ط .

(٤) « ذلك » سقطت من أ .

(٥) « إنه » سقطت من أ .

(٦) « بوقوعها » .

(٧) أ ، ب : « الحمل » بالحاء ، تحريف .

(٨) ط فقط : « الجملة » .

(٩) « الثاني » سقطت من أ .

(١٠) ط فقط : « لا يقوم » .

(١١) أ فقط : « يشبه » بالياء .

(١٢) ب : « واستدلّ البصريين » ، تحريف .

(١٣) « معرفة » سقطت من أ .

(١٤) أ : « في » مكان : « مع » .

رأوا^(١) أنّ هذه الأفعال يجوز ألاّ تُذكر ، فيكون من مفعولها مبتدأ وخبر^(٢) ، قال : وهذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيدا عمراً ، ولا^(٣) يجوز أن تقول : زيد عمرو إلاّ على جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ، إذ القصد أنك ظننت زيدا عمراً نفسه ، لا شبهه عمرو .

قال أبو حيان : والصحيح قول النحويين ، وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال .

[مسائل]

(ص) : وتسدّ عنهما أنّ ومعمولاها ، وتقديمهما كجرتين . وثانيهما^(٤) كخبر كان .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : تسدّ عن المفعولين في هذا الباب : أنّ المشددة ، ومعمولاها نحو : ظننت أنّ زيدا قائم . « أعلم أنّ الله على كل شيء قدير »^(٥) . وإن كانت بتقدير اسم مفرد للظن ، ولجربان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلّة [١٥٢] ثم لا حذف فيه عند سيبويه .

وذهب الأخفش والمبرد : إلى أن الخبر محذوف . والتقدير : أظن أن^(٦) زيدا قائم ،

(١) ط : « أرادوا » ، تحريف .

(٢) أ : « فيكون بين مفعولها ابتداء » مكان : « فيكون من مفعولها مبتدأ وخبر » ، تحريف .

وفي ب : « فيكون بين مفعولها ابتداء وخبر » ، تحريف . وفي ط : « من مفعولها » ، تحريف .

(٣) من قوله : « ولا يجوز » إلى قوله : « ظننت زيدا عمراً نفسه » سقط من أ ، ثم أعاد الساقط بعد قوله « لا شبه عمرو » .

(٤) أ : « وعانها » مكان : « وثانيهما » ، تحريف .

(٥) البقرة ٢٥٩ . (٦) « أن » سقطت من ط .

ثابت ، أو مستقر . وكذا يسدّ عنهما «أنّ» وصلتها نحو : «أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكَوا»^(١) لتضمّن مُسْنَد ومُسْنَد إليه مصرّح بهما في الصّلة .

الثانية : حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كانا^(٢) قبل دخول هذه الأفعال . فالأصل تقديم المفعول الأول ، وتأخير الثاني ، ويجوز عكسه .

وقد يجب الأصل في نحو : ظننت زيداً صديقك . وقد يجب خلافه في نحو : ما ظننت زيداً إلا بخيلاً^(٣) . وأسباب الوجوب في الشّقين^(٤) معروفة في^(٥) باب الابتداء .
الثالثة : للمفعول الثاني هنا من الأقسام ، والأحوال ، ما لخبر كان^(٦) وذلك معروف مِمّا هناك .

[حذف المفعولين أو أحدهما]

(ص) : ويجوز حذفهما للدليل لا أحدهما^(٧) دونه وإفاقاً . ويجوز له في الأصحّ لا هما دونه ، وإفاقاً للأخفش والجزمي^(٨) وجوّزه الأكثر مطلقاً . والأعلم في الظن ، لا العلم . وإدريس سماعاً في ظن ، وخال ، وحسب . فإن وقع محلهما ظرف ، أو ضمير ، أو إشارة لم يقتصر إن كان أحدهما ولا دليل ، لا إن لم يكنه .

(ش) : الحذف للدليل يسمى : اختصاراً ، ولغير دليل يسمى^(٩) : اقتصاراً ، فحذف المفعولين هنا للدليل جائز وإفاقاً^(١٠) كقوله :

(١) العنكبوت ٢ . (٢) ط فقط : « كان » بإسقاط ألف التثنية .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . والأسلوب يقتضي أن تكون العبارة : « ما ظننت بخيلاً إلا زيداً » كما يقول ابن مالك .

• وخبر المحصور قدّم أبداً كما لنا لإتباع أحدهما •

(٤) أ : « البيتين » مكان : « الشّقين » ، تحريف . وفي ب : « من الشعر معرفة » ، تحريف .

(٥) ط : « من » مكان : « في » .

(٦) في ط جاءت العبارة على النحو التالي : « المفعول الثاني هنا من الأقسام والأحوال والخبر كان » ، تحريف ظاهر

(٧) « لا أحدهما » سقطت من ط . وفي ط : « بدليل » بالباء . (٨) « والجزمي » سقطت من أ .

(٩) « يسمى » سقطت من ب . (١٠) « وإفاقاً » سقطت من أ ، ب .

٥٩٠ - بأيّ كتابٍ أم بآيةٍ سُتَسَمَّى تَرى حُبهم عاراً عليّ . وَتَحْسِبُ^(١) أي : ونحسب حُبهم عاراً عليّ .

وأما حذفهما لِغَيْرِ دليلٍ كإقتصارك على أظن^(٢) ، أو أعلم من : أظن أو أعلم زيداً منطلقاً دون قرينة ففيه مذاهب : أحدها : المنع مطلقاً . وعليه الأخفش ، والجزمي . ونسبه ابن مالك لسيبويه ، وللمحققين^(٣) كابن طاهر وابن خَرُوف^(٤) ، والشَّلَوِيّين لعدم الفائدة ، إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ مّا ، ولا عِلْمٍ ما فأشبه قولك : « النار حارّة » .

الثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه أكثر النحويين ، منهم ابن السّراج ، والسّيرافي . وصحّحه ابنُ عُصْفُورٍ لوروده . قال سبحانه^(٥) وتعالى : « أَعْنَدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ بِرَى^(٦) » ، أي يعلم . وقال^(٧) : « وَظَنَنْتُمْ ظَنَّنَا السَّوَاءَ »^(٨) . وحكى سيبويه : « مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ^(٩) » ، أي يقع منه خيلة . وما ذُكِرَ من عدم الفائدة ممنوع ، لحصولها بالإسناد إلى الفاعل .

الثالث : الجواز في ظنٍّ ، وما في معناها . دون عِلْمٍ وما في معناها . وعليه الأعلام . واستدلّ بحصول الفائدة في الأول^(١٠) دون الثاني ، والإنسان^(١١) قد يخلو من الظن ، فيفيد قوله : ظننت : أنه وقع منه ظن . ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه^(١٢) أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يُفِدْ قوله : « علمت » شيئاً .

(١) للكسبية .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩١ ، وابن عقيل ١ : ١٥٤ والأشْمُونِي ٢ : ٣٥ .

(٢) أ : بعد « أظن » زيادة كلمة : « وفاقاً » .

(٣) أ ، ب : « والجُمُهور » مكان : « وللمحققين » .

(٤) ب : « ابن حروف » بالحاء المهملة ، تحريف .

(٥) كلمة : « سبحانه » سقطت من أ ، ط . (٦) النّجْم : ٣٥ .

(٧) بعد كلمة : « قال » زيادة كلمة : « وفاقاً » في ب . (٨) الفتح : ١٢ .

(٩) هذا مثل . والمعنى : « من يسمع خيراً يحدث له ظنٌّ » .

ومن قال : معناه : « يخل مسموعه صادقاً » فقد جعله من الحذف الإقتصاري .

انظر : التصريح ١ : ٢٥٩ .

(١٠) العبارة في أ : « ويستدل بحصول في الأول » ، تحريف .

(١١) في أ : « إن الإنسان » بزيادة : « إن » ، (١٢) ولعلمه باللام .

وَرَدَ : بأنه يفيد وقوع عِلْم ما لم يكن يَعْلَم .

الرابع : المنع قياساً ، والجواز في بعضها سماعاً . وعليه أبو العلاء ^(١) إدريس ، فلا يتعدّى الحذف في : ظننت ، وختل ، وحسبت لوروده فيها .

وأما حذف أحد المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، وذلك غير جائز فيهما . وإما اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور . ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب . وصحّحه ابن عُصفور ، وأبو إسحاق بن مُلكون ^(٢) كالاقتصار ، وقياساً على باب كان .

وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل ^(٣) . وخبرها كالحديث لها فصار عوضاً عنه ، فلذلك امتنع الحذف هناك بخلاف هنا . وقد ورد السماع هنا بالحذف قال :
٥٩١ - ولقد نزلت فلا تظنّني غيرَه ميني بمنزلة المحبّ المكرم ^(٤)
أي واقعاً ، أو حقّاً .

وعلّل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار ^(٥) كلّ منهما إلى صاحبه ، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل ، فلم يجوز حذف أحدهما دون الآخر . وفرّق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لبس ، وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدّى منهما ^(٦) إلى اثنين بما يتعدّى إلى واحد .

فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو : ظننت عندك ، أو مجرور نحو : ظننت لك . أو ضمير نحو : ظننته أو إشارة نحو : ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه ، إن كان أحدهما ولم يعلم المحذوف ، لِمَا تَقَرَّر من أن ^(٧) حذف أحدهما اقتصاراً ممنوع .

(١) هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي . أبو العلاء بضم العين مات ٦٤٧ .

(٢) إبراهيم بن محمد بن منفر بن سعيد بن مُلكون الحضرمي أبو إسحاق . مات ٥٨٤ .

وفي حاشية الصبان ٢ : ٣٥ : ضبطه بعضهم بضم الميم .

(٣) أ : « كالفعل » ، تحريف . (٤) من معلقة عنتره المشهورة .

(٥) أقط : « لاستناد » موضع : « لافتقار » . (٦) ط : « منها » ، تحريف .

(٧) « أن » سقطت من أ .

وإن لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف : مكان حصول الظن^(١)، وتلك^(٢) العلة، وبالضمير : ضمير المصدر، والإشارة إليه. أو كان أحدهما، وعلم المحنوف جازا لاقتصار [١٥٤] عليه. ويكون الضمير^(٣) حَذَفَ العلم به.

[الإلغاء]

(ص) : وخصّ متصرف^(٤) القلبي بالإلغاء آخرًا، ووسطًا. والأكثر بخير^(٥). وهو أولى آخرًا. وفي الوسط خُلِفَ، لا مقدّمًا خلافاً للكوفية والأخفش. وينوي الشأن في موهمه. ويجوز بضعف بعد معمول. فعل^(٦) الأصحّ يجوز : ظننت يقوم^(٧) زيدًا ونعم الرجل زيدًا. وآكلا زيدًا طعامك.

وقد يقع ملغى بين معمولي^(٨) إن، وعطفين، وسوف. ولا يجب إلغاء^(٩) ما بين الفعل ومرفوعه خلافاً للكوفية. وتوكيد ملغى بمصدر نصب قبيح. ومضاف لياء^(١٠) ضعيف. وفوقه ضمير، فلإشارة.

وتؤكد جملة بمصدر الفعل بدلًا من لفظه منصوبًا، فلا يقدّم خلافاً لقوم، فعلى الأصحّ لا يعمل. وكذا على الآخر عند أكثرهم.

وثالثها : يقدم^(١١) ويعمل مع متى. فإن جعلت خبره رفع، وعَمِلَ حَتْمًا.

(ش) : يختصّ المتصرف من الأفعال القلبية، وهو ما عدا^(١٢) : هب، وتعلم من الأنواع الثلاثة بالإلغاء. وهو : ترك العمل لغير مانع لفظاً أو مَحَلًّا^(١٣).

(١) ب : « ويلك » بالياء، تحريف. (٢) ط فقط : « الآخر » مكان : « الضمير ».

(٣) أ : « مصرف ».

(٤) أ : « فعل » مكان : « فعل »، تحريف. (٥) ب : « يقوم » بالتاء، تحريف.

(٦) ط : « بعد معمول »، تحريف. (٧) ط : « إلغاء » بالعين المهملة، تحريف.

(٨) أ : « ومضاف الياء ».

(٩) أ : « يقوم »، ومكانها بياض : وبعد البياض : « تعمل » بالتاء وإسقاط الواو

(١١) ب : « ما بمناء » مكان : « ما عدا »، تحريف.

(١٢) أ، ب : « لفظاً ومَحَلًّا » بالواو العاطفة.

وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو : زيد قائم ظننت . أو توسط بينهما نحو : زيد ظننت قائم ، لضعفه ^(١) حينئذ بتقدم المفعول عليه ^(٢) كما هو شأن العامل إذا تأخر .

والجمهور : أنه على سبيل التخيير لا اللزوم ، فلك الإلغاء والإعمال .
 وذهب الأخفش : إلى أنه على سبيل اللزوم . واختاره ^(٣) ابن أبي الربيع .
 فإن بدأت التحير ^(٤) بالشك أعملت على كل حال . وإن بدأت وأنت تريد اليقين ، ثم أدركك الشك رفعت بكل حال .

وعلى الأول فالإلغاء للتأخر أولى من إعماله ^(٥) . وفي ^(٦) المتوسط خلاف : قيل ^(٧) : إعماله أولى ^(٨) ، لأن الفعل أقوى من الابتداء ، إذ ^(٩) هو عامل لفظي . وقيل : هما سواء ، لأنه عادل قوته تأخيرُهُ ، فضعف لذلك . فقاومه الابتداء بالتقديم .

ومن شواهد إلغاء المتأخر ^(١٠) قوله :

٥٩٢ — هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا ^(١١) .

والتوسط قوله :

(١) ط فقط : « لضعفها » ، وفي أ : « لضعفة » بإسقاط الفاء . تحريف .

(٢) كلمة : « عليه » سقطت من ط . (٣) ط فقط : « واختاره عليه » بزيادة : « عليه » .

(٤) ب : « لتخير » بيا من . تحريف .

(٥) العبارة في أ : « فالغاء الأول أولى من إعماله » ، تحريف .

وفي ط : « فالغاء المتأخر » .

(٦) أ : « دون » مكان : « في » . (٧) قيل « سقطت من أ » .

(٨) كلمة : « أولى » سقطت من أ . (٩) كلمة : « إذ » سقطت من ط . وبعدها « وهو » بالواو

(١٠) في ب : « ومن شواهد الإلغاء المتأخر » . تحريف .

(١١) لأبي أسيد . وعجزه :

هـ يَسْئُرُ دَانِنَا إِنْ ائْتَرَتْ غَنَمَاهُمَا .

وفي ب : « سيدنان » مكان : « سيدانا » ، تحريف .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٨٦ ، وانظر هامش الحيوان ٦ : ٦٥ .

٥٩٣ - وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والفِئْلُ ^(١) .

أما إذا تصدّر الفعل ، فلا يجوز فيه ^(٢) الإلغاء عند البصريين . وجوّزه الكوفيون والأخفش . وأجازاه ابن الطراوة ، إلاّ أن الاعمال عنده أحسن . واستدلوا بقوله :

٥٩٤ - * أَنِّي رَأَيْتُ مِلَّالَكَ الشَّيْمَةَ الْأَدَبُ ^(٣) * .

وقوله :

٥٩٥ - وما إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ ^(٤) .

وقوله :

٥٩٦ - وإِخَالُ إِنِّي لَا حِقُّ مُسْتَتَبِعُ ^(٥) .

بالكسر .

والبصريون خرجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن ، لأنه أولى من إلغاء العمل بالكلية ويتفرّع على الخلاف ^(٦) المذكور مسائل :

(١) للعين المنقري يهجو العجاج كما في الدرر ١ : ١٣٥ . وصدّره :

• أبا الأراجيز يَأْنِي اللُّؤْمُ تُوعِدُنِي •

ونسبه في اللسان : (خَيْلٌ) إلى جرير : وروايته : « الخور » مكان : « الفئال » .

(٢) كلمة : « فيه » سقطت من أ ، ط .

(٣) نسب إلى بعض الفزاريين . وصدّره :

• كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنِّي خُلُقِي •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٨٩ ، وابن عقيل ١ : ١٥٢ ، والأشعري ٢ : ٢٩ .

(٤) لكعب بن زهير . وصدّره :

• أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا •

وفي ب : « وما أخاك » مكان : « وما إخال » ، تحريف .

من شواهد الأشعري ٢ : ٢٩ .

(٥) لأبي ذؤيب الهذلي . وصدّره :

• فَلَبِثْتُ بَعْدَهُمْ بِعَبْثٍ نَاصِبٍ •

ديوان الهذليين ٢ ، وروايته : « فغيرت » مكان : « فلبثت » .

وانظر المغني ١ : ١٩١ . وقد سقطت كلمة : « وإخال » من ب .

(٦) كلمة : « الخلاف » سقطت من أ .

[مسائل] :

أحدهما : نحو^(١) : ظننت يقوم زيداً ، وظننت قام زيداً^(٢) ، فعند الكوفيين والأخفش ، لا يجوز نصب زيد ، وعند البصريين يجوز ، لأن النية بالفعل التأخير .

الثانية : أظن نعم الرجل زيداً . يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين .

الثالثة : أظن آكلأ زيداً طعامك . يجوز على قول البصريين دون الكوفيين ، فإن تقدم الفعل على المفعولين ، ولكنه^(٣) تَقَدَّمَ معمولٌ جاز الإلغاء بضعف نحو : مني ظننت زيداً قائماً ؟ .

وقد يقع المفعلي بين معموليَّ إنَّ كقوله :

٥٩٧ - . إِنَّ الْمُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ^(٤) .

وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله :

٥٩٨ - . وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخُبْرُ أَحْسَبُ وَالتَّمْرُ^(٥) .

وبين سوف ومصحوبها كقوله :

٥٩٩ - . وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي^(٦) .

فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو : قام^(٧) أظن زيد ، ويقوم أظن زيد ، فلإلغاء جازر عند البصريين ، واجب عند الكوفيين . ويؤيد البصريين قوله^(٨) :

٦٠٠ - . شَجَاكَ أَظْنَ رَبْعَ الظَّاعِنِينَ^(٩) .

(١) كلمة : «نحو» سقطت من أ . (٢) ط : «وظننت قام زيد» يرفع «زيد» .

(٣) ب فقط : «ولكن» . (٤) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٥) قائله مجهول ، وصدده كما في الدرر ١ : ١٣٦ .

• فَمَا جَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ أَقْبَلْتُ تَبَنِّي .

(٦) لزهر . وعجزه :

• أَقَوْمُ آلِ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءُ .

الديوان ٢ : والمغني ١ : ٤٠ ، ١٢٣ ، ٢ : ٥٣ .

(٧) في ط : «قائم» مكان : «قام» . (٨) كلمة : «قوله» سقطت من أ .

(٩) قائله مجهول . وعجزه :

• فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَدْلِ الْعَازِلِينَ .

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٨ .

روي برفع « ريع » ونصبه :

قال أبو حيان : والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلاّ الإلغاء ، لأن الإعمال مرتّب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً^(١) ، وليس هنا كذلك ، وإلاّ لأدى إلى تقديم الخبر والفعل^(٢) على المبتدأ .

ويقبح توكيد المُلغى بمصدرٍ منصوب نحو : زيد ظننت ظناً منطلقاً ، لأن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل ، وتحذفه ، فكان كالجمع^(٣) بين العوض والمعوّض عنه^(٤) ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض^(٥) .

ويضعف توكيده بمصدر مضافٍ للياء نحو : زيد^(٦) ظننت ظنني قائمٌ ، وبضمير أقلّ ضعفاً نحو : زيد ظننته^(٧) منطلق .

أمّا ضعفه فإجراء له مجرى المصدر الصريح ، وأمّا كونه أقلّ ضعفاً منه فلأن^(٨) المجهول عوضاً إنما هو المصدر لا ضميره .

ومثاه توكيده باسم إشارة^(٩) نحو : زيد ظننت ذاك منطلق .

قال أبو حيان : واتفقوا على أنه أحسن من المصدر ، واختلفوا ، هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه ، أو هما سواء ؟ وجه الأول : أن الضمير يُتَوَهَّم^(١٠) [١٥٤] منه رجوعه إلى زيد .

ووجه الثاني : أن اسم الإشارة ظاهر منفصل ، فهو أشبه بلفظ المصدر .

وتؤكد الحملة بمصدر^(١١) الفعل بدلاً من لفظه منصوباً نحو : زيد منطلق ظنّك ،

(١) أ : « والفعل » ، ب : « لفعل » ، ط : « الخبر الفعلي » . وقد اخترت عبارة أ لوضوحها .

(٢) أ ، ب : « لا يجمع » مكان : « كالجمع » ، تحريف .

(٣) « بين العوض والمعوّض عنه » سقطت من ط .

(٤) « ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه » سقطت من أ . ب .

(٥) كلمة : « زيد » سقطت من ط . (٦) أ : « ظننتك » .

(٧) ط : « فلان » تحريف . (٨) أ : « الإشارة » بالترديد .

(٩) في ب : « وجه الضمير أن الأول » تحريف . (١٠) أ : « المصدر » بالترديد .

أي (١) : ظنك زيد منطلق (٢) ، ناب : « ظنك » مناب : « ظننت » ، ونصب نصب المصدر المؤكد للجُمْل (٣) ، فلا يجوز تقديمه عند الجمهور ، كما لا يقدّم حقّاً من قولك : زيد قائم (٤) حقّاً ، لأن شأن المؤكد التأخير .

وجوّز قوم منهم الأخفش : تقديمه . فعلى الأول : لا يجوز إعمسا له وفاقاً ، لأنه لو عمل لاستحق (٥) التقديم لكونه عاملاً ، والتأخير لكونه ، مؤكداً . واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد مُحال .

واختلف مجيزو التقديم في إعماله ، فأكثرهم على المنع لو عمل لأنه لو لم يعمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل . ومنهم من أجاز فيقال : ظنك زيداً قائماً .

وفي التقديم قول ثالث : أنه يجوز مع « متى » نحو : متى ظنك زيداً ذاهباً؟ قياساً على : متى تظن زيداً ذاهباً؟ (٦) . قال أبو حيان : من أجاز (٧) الإعمال في : ظنك زيداً قائماً كان عنده هنا أجوّر (٨) ، لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل ، فجاز إضمار الفعل بعدها كذلك (٩) .

ومن ذهب إلى إجازة الإعمال هنا ، ومنعه في : ظنك زيداً قائماً ، أين عصفور .

فإن جعلت : « متى » خبر الظن رفع ، وعمل وجوباً نحو : متى ظنك زيداً قائماً؟ لأنه حينئذ ليس بمصدر مؤكد ، ولا بدل من اللفظ بالفعل ، وإنما هو مقدر بحرف مصدريّ والفعل .

[التعليل]

(ص) : وخص أيضاً بالتعليل . وهو عمله معنى لا لفظاً في ذي استفهام أو مضاف

(١) في ط : « أي » مكان : « أو » .

(٢) أ ، ب : « أو زيد ظنك منطلق » تحريف ، لأن الظن ليس مؤكداً للجملة في هذه الحالة . والمختار عبارة ط .

(٣) ب : « للحمل » بالحاء ، تحريف . (٤) « زيد قائم » سقطت من أ .

(٥) ب : « لاستحق » بزيادة ألف ، تحريف .

(٦) في ط : « حتى ظنك زيد ذاهب » ، بالرفع ، تحريف . (٧) « من أجاز » سقطت من أ .

(٨) أ : « كان عنده لا يجوز » . (٩) أ ، ط : « لذلك » مكان : « كذلك » .

له ، أو نال^(١) « ما » ، أو « إن » النافية ، أو لام ابتداء . قال ابن مالك : أو قسم ، أو ولو ، وابن السراج أو « لا » ، وأبو علي^(٢) : أو « لعل » . وأنكر ثعلب^(٣) تعليق الظنّ ، وقيل : القسم مقدر فيها معلق^(٤) . وقيل في إن ، ولا . وقيل : هو وجوابه المعمول . وقيل : يجوز العمل مع « ما » . واختلف هل يختص بالتسمية ؟ .

(ش) : يختص أيضا المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق ، وهو : ترك العمل في اللفظ ، لا في التقدير للمانع ، ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب ، لأن محلها نصب . والمانع^(٥) كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو : علمت أيّهم قام . « لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى^(٦) » . أو^(٧) مضافاً إليه نحو : علمت أبو منّ زيد ؟ أو مدخولاً^(٨) له نحو : علمت أريد قائم أم عمرو ؟ أو مدخولاً لـ « ما » النافية نحو : « وَظَنُّوا مَا لَهُمُ مِنْ مَّحِيصٍ^(٩) » . « وَلَقَدْ عَلِمْتُمَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ^(١٠) » . أو لإنّ النافية نحو : « وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا^(١١) » . أو للام الابتداء نحو : « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ^(١٢) » .

وجه المنع في الجميع أن^(١٣) لها الصدر ، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها .
وعدّ ابن مالك من المملقات^(١٤) لام القسم كقوله :

— ٦٠١ — * وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مِنِّي^(١٥) *

قال أبو حيّان : ولم يذكرها أكثر أصحابنا ، بل صرح ابن الدّهان في « الغرّة » :

- | | |
|---|--------------------------------|
| (١) أ ، ب : « أو نال ما » . | (٢) أ ، ب : « الفارسي » . |
| (٣) أ : « قلب » باللام والقاف ، تحريف . | (٤) أ : « يعلق » بالياء . |
| (٥) أ : « والمدافع » ، تحريف . | (٦) الكهف ١٢ . |
| (٧) أ : « أم » مكان : « أو » . | (٨) أ : « و مدخولاً » بالواو . |
| (٩) فصلت ٤٨ . | (١٠) الأنبياء ٦٥ . |
| (١١) الإسراء ٥٢ . | (١٢) البقرة ١٠٢ . |
| (١٣) أ : « أن » بإسقاط اللام . | |
| (١٤) ط فقط : « المملقات » . | |
| (١٥) من معلقة لبيد . وعجزه : | |

• إن المنايا لاتطيش سهامها •

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٥٦ ، الخزانة ٤ : ١٣ ، الأشموني ٢ : ٣٠ .

بأنّتها لا تُعلّق. وعدّ ابن مالك أيضاً : « لو » كقوله :

٦٠٢ - وقد علّم الأقبّومُ لو أنّ حَاتِمًا أراد ثراءَ المالِ كَأن له وَفَرُ^(١)

وعدّ ابن السراج فيها « لا » النافية . وذكرها النحاس^(٢) نحو : أظن لا يقوم زيد . قال أبو حيان : ولم يذكرها أصحابنا .

وعدّ أبو علي الفارسي منها : « لعل » نحو : « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يُزَكِّي^(٣) » ، « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ^(٤) » . ووافقه أبو حيان ، لأنه^(٥) مثل الاستفهام في أنه غير خبر ، وأنّ ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل فيه .

وذهب ثعلب والمبرد ، وابن كَيْسَان : إلى أنه لا يعلّق من الأفعال إلّا ما كان بمعنى العلم . وأمّا الظنّ ونحوه فلا يعلّق ، ورجّحه^(٦) الشّلتويّين ، ووجهه إدريس^(٧) بأنّ آلة التعليق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد . أمّا التحقيق فلا يكون بعد الظن ، لأنه نقيضه^(٨) . وأمّا الاستفهام فتردّد ، والظنّ أيضاً تردّد ، فلا يدخل على مثله .

وذهب بعضهم : إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال مع^(٩) جميع الملتقات المذكورة ، وأنه هو المعلّق ، لا هي .

وقوم : إلى أنه مقدر في « إن » و « لا » . وقوم : إلى أن^(١٠) القسم المضمّر وجوابه في موضع^(١١) معمول الفعل .

(١) لحاتم الطائي من رائيته المشهورة :

من شواهد : شذور الذهب ٣٦٦ ، والأشموني ٢ : ٣١ . وفي ط : « راد » تحريف .

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس .

من مصنفاته : معاني القرآن - إعراب القرآن ، وقد تناولتهما بالدراسة في كتابي : « القرآن الكريم

وأثره في الدراسات النحوية » ص ٢٦٠ ، ٢٧٨ . هذا وتوفي النحاس ٣٣٨ .

(٣) عيس ٣ . (٤) الشوري ١٧ . (٥) كلمة : « لأنه » سقطت من ب .

(٦) أ : « وجهه » مكان : « ورجّحه » . وفي ط : « ورجّحه » بتقديم الحاء تحريف

(٧) سبق ذكره ٢ : ٢٢٦ . (٨) ب ، ط : « يقتضيه » بالياء والقاف والتاء ، تحريف .

(٩) ط فقط : « من » مكان : « مع » ، تحريف .

(١٠) كلمة : « أن » سقطت من أ . (١١) أ : « مواضع » ، تحريف .

وذهب بعضهم : إلى أنه يجوز الإعمال مع « ما » نحو : علمت زيدا ما أبوه قائم ^(١) .
ثم قيل : هذا خاصّ بالتّميّة ، لأنّ الحجازيّة كالفعل ، والفعل لا يدخل على الفعل .
فلا يقال : علمت ليس زيدا قائماً . وقيل : عام فيهما ^(٢) لأنها ليست بفعل .

[مسائل] :

(ص) : وألحق مع استفهام : أبصر ، وتفكّر ، وسأل . قال قوم : ونظر ، وابن مالك : ونسي وما قاربها ، لا غيرها خلافاً ليونس . ونصب : علمت زيدا أبو من هو ؟ أرجح . وأوجه ابن كيسان . ويجب على الأصح بعد رأيت بمعنى : أخبرني [١٥٥] ، ولذي استفهام معها ما له دونها . ثم المعلق إن تعدّى ^(٣) لاثنتين ، فالجملة مسدّهما ^(٤) . والثاني إن ذكر الأول ، أو بحرف ، فنصب بإسقاطه ، أو لواحد ، فهي هو . فإن ذكر قبل كلّ . وقيل : اشتمال . وقيل : حال . وقيل : ثانٍ على تضييته .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : ألحق بالأفعال المذكورة ^(٥) في التعليق لكن مع الاستفهام خاصّة : « أبصر »
نحو : « فَسَتَبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُونَ » ^(٦) . و « تفكّر » ، كقوله :
٦٠٣ - . تفكر آيأه يعنون أم قيرداً ^(٧) .
و « سأل » نحو : « يَسْأَلُونَ آيَاتَ يَوْمِ الدِّينِ » ^(٨) .

وزاد ابن خروف : « نظر » . ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو : « أَفَلَا

(١) هكذا في النسخ الثلاث . وفي هامش أ كتب الناسخ : « لعله : علمت ما زيدا أبوه قائم » .

(٢) فيهما سقطت من ط .

(٣) أ : إلى اثنين « بوضع » إلى « موضع » لام الجر .

(٤) أ : « مسدّهما » ، تحريف . (٥) ط : « المذكورة » ، بالدال المهملة . تحريف .

(٦) القلم ٥ ، ٦ . (٧) قائله مجهول . صدره :

وَحَزَقُ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبْدَوْا فُكَاةً .

(٨) الذاريات ١٢ .

انظر الدرر ١ : ١٣٧ .

يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ^(١) . قال ابن الزبير^(٢) : ولم يذهب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين^(٣) .

وزاد ابن مالك : نسي كقوله :

٦٠٤ — • وَمَنْ أَنْتُمْ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ^(٤)

ونازعه أبو حيان : بأن « مَنْ » في البيت^(٥) يحتمل الموصوليّة وحذف العائد، أي : من هم أنتم ؟

وزاد ابن مالك أيضاً : ما قارب المذكورات من الأفعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو : أما ترى أي برق هنا ؟ على أن رأى بصرية . « وَيَسْتَنْبِثُونَكَ أَحَقُّ هُوَ^(٦) » ، لأن استنبأ بمعنى استعلم ، فهي طلب للعلم . « لِيَسْأَلُوكُمْ آيُكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا^(٧) » .

ونازعه أبو حيان : بأن (رأى) في^(٨) الأول علمية ، (وأيكم) في^(٩) الأخير موصولة ، حذف صدر صلتها ، فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض .

وأجاز يونس : تعليق كل فعل غير ما ذكر . وخرج عليه ، « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ^(١٠) » . والجمهور لم يوافقوه على ذلك .

الثانية : إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو : علمت زيدا أبو من هو ؟ جاز نصبه بالاتفاق ، لأن العامل مسلط عليه ، ولا مانع من^(١١) العمل .

(١) الغاشية ١٧ .

(٢) لعله : علي بن محمد بن عبيد بن الزبير الأسدي ، أبو الحسن المعروف بابن الكوفي . من أجل أصحاب ثعلب مات ٣٤٨ .

(٣) ط : « المذكورين » بالبدال المهملة . تحريف .

(٤) لزيادة الأعجم . وعجزه : كما في الدرر ١ : ١٣٧ .

• وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْآعَاصِيرِ •

(٥) ب : « بأن البيت » بإسقاط : « من » . أ : « بأن النعت في البيت » يوضع النعت موضع « من » .

ط : « بأن ما » في البيت . كله تحريف . وصوابه ما ذكرت .

(٦) يونس ٥٣ . وفي ب : « ويستغفونه أحق » . تحريف . (٧) السُّلُوكُ ٢ .

(٨) ط : « من » مكان : « في » . (٩) ط : « من » مكان : « في » .

(١٠) مريم ٦٩ . (١١) ط : « في » مكان : « من » .

واختلفوا في رفعه : فأجازه سيويه ، وإن كان المختار عنده النصب ، لأنه من حيث المعنى مستفهم ^(١) عنه ، إذ المعنى : علمت أبو من زيد ؟ وهو نظير قولك : إن أحدًا إلا يقول ذلك ، ألا ترى أن ، «أحدًا» إنما يقع بعد نفي ، لكنه ^(٢) لما كان ضميره قد نفى عنه الفعل ، وهو وضميره واحد صار كأن النفي دخل عليه . ومنعه ^(٣) ابن كيسان لظاهر ^(٤) مباشرة الفعل . وَرُدَّ بالسماع ، قال :

٦٠٥ - فوالله ما أدرى غريمٌ لَوَيْتُهُ أَبِشْتَدَ إِن قاضاك أم يتضرع ^(٥)

الثالثة : يجب النصب بعد : «أرأيت» ^(٦) بمعنى : أخبرني ^(٧) نحو : أرأيتك زيدا أبو من هو ؟ ولا يجوز التعليق برفع ^(٨) كما جاز في : علمت زيدا أبو من هو ؟ لأنها في معنى أخبرني . وأخبرني لا تعلق . هذا مذهب سيويه .

ونازعه كثيرون . وقالوا : كثيراً ما تعلق : «أرأيت» . قال تعالى : « قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ » ^(٩) . « أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى » ^(١٠) ، في آيات أخر . وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً ، أي أرأيتكم عَذَابَكُمْ ؟

وقال أبو حيان : هي من باب التنازع ، فإن «أرأيت» ، وفعل الشرط تنازعا ^(١١) الاسم ^(١٢) بعده ، فأعمل الثاني ، وحذف ^(١٣) من الأول ، لأنه منصوب ، أي : أرأيتكموه ^(١٤) ، أي العذاب . ويضمر في : أرأيت معمول فعل الشرط الذي يمكن تسليط «أرأيت» عليه .

الرابعة : للاسم ^(١٥) المستفهم به ، والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة ، فلا تؤثر فيه «ظننت» وأخواته ، بل يبقى على حاله من الإعراب . فإن كان

(١) ب فقط : «يستفهم» بالياء . (٢) أ ، ب : «لكن» بخذف الضمير .

(٣) ط فقط : «ومنع» . (٤) كلمة : «لظاهر» سقطت من ط ، وفي أ : «وظاهر» .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٣٧ وفي أ : «أنتك» مكان : «أبشته» وفي ب : «أبستد» بالدين تحريف

(٦) في ط فقط : «أرأيت» بإسقاط المزة من أوله . (٧) ب فقط : «أخبر» .

(٨) أ ، ب : «ورفع» . (٩) الأنعام ٤٠ . (١٠) العلق ١٣ ، ١٤ .

(١١) ط : «تنازعا» بالراء . تحريف (١٢) ط : «لاسم» باللام دون : الألف .

(١٣) أ ، ب : «وحذفاً» بألف التثنية ، تحريف . (١٤) أ ، ط : «أرأيتكموه» .

(١٥) ط : «الاسم» بإسقاط لام الجر ، تحريف .

مرفوعاً على الابتداء بقي كذلك . وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به ، أو مصدرأ ، أو ظرفاً ، أو حالاً بقي كذلك . مثالها : علمت أيُّ النَّاسِ صديقك ؟ وأيّهم ضَرَبْتَ ؟ وأيَّ قام قمت ؟ ومتى قام زيد ؟ وكيف ضربت زيدا ؟

الخامسة : الجملة بعد المعلق في هذا الباب في موضع المفعولين سادة مسدّهما ^(١) . فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما في : علمت زيدا أبو من هو ؟ فهي ^(٢) في موضع المفعول الثاني .

وأما في غير هذا الباب ، فإن كان ^(٣) الفعل مما يتعدّى بحرف الجر ، فالجملة في موضع نصب بإسقاطه نحو : فكرت أهذا ^(٤) صحيح أم لا ؟ .

وجعل ابن مالك منه : « فَأَيِّنْظُرْ أَيَّهَا أَزْكَى طَعَاماً ^(٥) » ، أي : « إلى » .

وإن كان مما يتعدّى لواحد فهي في موضعه نحو : عرفت أيهم زيد ؟ فإن كان مفعوله مذكوراً نحو : عرفت زيدا أبو من هو ؟ فالجملة ^(٦) بدل منه ، هذا ما اختاره السيرافي وابن مالك . ثم قال ابن عصفور : هي ^(٧) بدل كلّ من كلّ على حذف مضاف . والتقدير : عرفت قصة زيد ، أو أمر ^(٨) زيد أبو من هو ؟ واحتيج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل ^(٩) منه في المعنى .

وقال ابن الصائغ ^(١٠) : هي ^(١١) بدل الاشتمال ، ولا حاجة إلى [١٥٦] تقدير .

وذهب المبرد ، والأعلم ، وابن خروف وغيرهم : إلى أن الجملة في موضع

(١) ط : « مسدّهما » بإسقاط ضمير التثنية ، تحريف .

(٢) أ : « كانت » مكان : « فهي » ، تحريف . (٣) كلمة : « كان » سقطت من أ .

(٤) ب : « وان » مكان : « أهذا » ، تحريف . (٥) الكهف ١٩ .

(٦) « فالجملة » سقطت من ب . (٧) « هي » سقطت من أ .

(٨) أ : « أو أبو زيد » مكان : « أو أمر » ، تحريف .

(٩) أ : « لتكون الجملة بدل منه » ويرفع كلمة : « بدل » ، تحريف .

(١٠) ب فقط ابن الصائغ وقد ترجم له ٢ : ٩٤ وابن الصائغ ترجم ١ : ٣٦ .

(١١) أ : « في » مكان : « هي » ، تحريف .

نصب^(١) على الحال .
 وذهب الفارسيّ : إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمينه^(٢) معنى : علمت . واختاره أبوحيان .

[إعمال المتصرف من الأفعال في ضميرين]

(ص) : وخصّ أيضاً ، ورأى بصريّة ، وحُلُميّة بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين ، متحدّين معنىً . والأكثر منع «نفس» مكانه . وقد يشاركها عدم ، وفقد^(٣) ، ووجد . ويمنع مطلقاً ، إن^(٤) أضمر فاعل متصلاً ، وفسر بمفعول . ويجوز بمضاف إليه خلافاً للأخفش . وجوزّه الكسائي إن أبرز .

(ش) : يختص أيضاً المتصرف^(٥) من الأفعال القلبية بجواز إعماله^(٦) في ضميرين متصلين لمسمّى واحد ، أحدهما^(٧) : فاعلاً والآخر مفعولاً نحو : ظننتني خارجاً ، وأنت ظننتك خارجاً ، وزيد ظننته^(٨) خارجاً . قال تعالى : « أنْ رآه استغنى »^(٩) ، وقال الشاعر :

٦٠٦ — • وختلني لي اسم^(١٠) •

وقال :

٦٠٧ — • وكنت إخالني لا أجزع^(١١) •

- (١) كلمة : « نصب » سقطت من ب . (٢) أ ، ب : « تضمينه » .
 (٣) في ط : بعد قوله : « عدم » : « وأيضاً المتصرف من فقد » . بزيادة : « وأيضاً المتصرف من » .
 (٤) ط : « فإن » بالفاء .
 (٥) « أيضاً المتصرف من » سقط من ط في هذا الموضع وزيد في غير موضعه انظر رقم ٣ . وفي ط « تختص » بالتاء .
 (٦) ط فقط : « إعمالها » . (٧) كلمة : « أحدهما » سقطت من ط .
 (٨) ب ، ط : « ظنّه » . (٩) العلق ٧ .
 (١٠) قطعة من بيت للنمر بن تولب ، سبق ذكره رقم ٥٨٥ .
 (١١) قطعة من بيت ، نسبة أبو حيان إلى موبك المزوم وهو بتمامه .
 فَحَمَلَتْهَا وَحَقَّرَتْ عَنْدَكَ قَبْرَهَا جَزَعًا ، وَكَنتَ إِخَالَئِي لَا أَجْزَعُ
 انظر الدرر ١ : ١٣٧ وفي ط : « الأجزع » تحريف .

وقال :

٦٠٨ - . قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كَأَغْنَى وَاحِدٍ ^(١) .

وقال :

٦٠٩ - . وَحِثَّ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا ^(٢) .

وقال :

٦١٠ - . وَخَالَه مُصَابَا ^(٣) .وهل يجوز وضع «نفس» مكان الضمير الأول نحو : ظننت نفسي عالمة ^(٤) ؟ خلاف ^(٥) .قال ابن كيسان : نعم . والأكثرون : لا . ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال . لا يقال : ضربتني ، ولا ضربتك ، ولا زيد ضربته ^(٦) بالاتفاق .وعله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو : « قَالَ رَبُّ إِنْ ظَلَمْتُ نَفْسِي ^(٧) » . وقال المبرد : لثلاث ^(٨) يكون الفاعل مفعولاً .وقال غيره : لثلاث يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد . أحدهما ^(٩) : رفع . والآخر نصب . وهما لشيء واحد .

وقال الفراء : لما كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على

(١) لأبي مِحْجَنَ الشَّقِيّ . وعجزه :

. نَزَلَ الْمَدِينَةَ عَنْ زِرَاعَةٍ قُومِ .

انظر الدرر : ١٣٨ . واللسان : (قوم)

(٢) قائله مجهول . وصدره :

. لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهِ إِلَيْنَا .

المغني ١ : ١٥٦ . وفي أ : « وجبت » مكان : « وحثت » وأن تجيامكان : « وأن تحينا » كلاهما ، تحريف . وسبق ذكره رقم ٢١٢ .

(٣) قطعة من بيت لطرفة ، والبيت بتمامه كما في ديوانه ٧٩ :

وَجَاشَتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ خَوْفًا وَخَالَه مُصَابَا وَلَوْ أَمْسَى عَلَى غَيْرِ مَرَصِدِ

(٤) أ : « له » مكان : « عالمة » ، تحريف . (٥) ب : « خلفاً » بالنصب ، تحريف .

(٦) ط فقط : « ضربه » مكان : « ضربته » . (٧) القصص ١٦ .

(٨) ط : « لاشك » مكان : « لثلاث » ، تحريف . (٩) « أحدهما رفع ، والآخر نصب » سقطت العبارة من أ .

اسمه إلا ^(١) بالفصل ^(٢). نَعَمْ لَحَقَّ بِأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ فِي ذَلِكَ : رَأَى الْبَصْرِيَّةَ ، وَالْحُلُمِيَّةَ بِكَثْرَةٍ ، وَعَدَمٌ ، وَفَقْدٌ ، وَوَجَدَ بِقَلَّةٍ . كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٦١١ - . وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً ^(٣) .

وقوله تعالى : « إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا » ^(٤) . وَحَكَى الْفَرَّاءُ : عَلِمْتَنِي ، وَفَقَدْتَنِي ، وَوَجَدْتَنِي ، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ ، لَا الْحَقِيقَةَ .

أما قوله : قد ^(٥) بت أحرسني ^(٦) وحدي فشاذ ، إِذْ لَمْ يَقُلْ ^(٧) : أَحْرَسَ ^(٨) نفسي فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو : مَا ضَرَبْتَ إِلَّا إِيَّاكَ .

ويمنع الاتحاد مطلقاً في باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل ^(٩) متصلاً مفسراً بالفعل نحو : ظن زيداً قائماً ، وزيداً ضرب . يريد : ظن نفسه : وضرب ^(١٠) نفسه . فإن أضمر منفصلاً جاز نحو : مَا ظَنُّ زَيْدًا قَائِمًا ^(١١) إِلَّا هُوَ ، وَمَا ظَنُّ زَيْدًا ^(١٢) قَائِمًا إِلَّا إِيَّاهُ ^(١٣) ، وَمَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا إِيَّاهُ ^(١٤) .

• • •

(١) ب : « لَا مَكَانَ : إِلَّا » تحريف .

(٢) في أ : جاءت العبارة على النحو التالي : « لَمْ يَرْفَعْ فَعْلُكَ عَلَى اسْمِهِ إِلَّا بِالْإِتِّصَالِ » ، تحريف .

(٣) لِقَطْرِ بْنِ السُّجَّاءِ . وَعَجْزُهُ :

• مِنْ عَنِّ بِمِثْنِي مَرَّةً وَأَمَامِي •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٠٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٤٣٨ والخزاعة ٤ : ٢٥٨ وفي أ : « لِلرَّمَّاحِ دَوْمَةٌ » ، تحريف .

(٤) يوسف ٣٦ . (٥) « قَدَبْتُ » سقطت من أ ، ب .

(٦) أ : « أَحْرَمْتَنِي » مكان : « أَحْرَسْنِي » وفي ب : « أَوْنَنِي » ، كلاهما تحريف . صوابه في ط .

(٧) ب ، ط : « وَلَمْ » أحرس نفسي ، وفي أ : « إِذْ يَقُلْ » الخ تحريف ، ولعل الصواب : « إِذْ لَمْ يَقُلْ »

(٨) أ : « أَحْرَمْتَنِي » وب : « أَوْنَنِي » ، كلاهما تحريف صوابه في ط .

(٩) أ : « إِنْ أَضْمَرَ الْفَعْلُ لِفَاعِلٍ مُتَّصِلًا » ، تحريف .

(١٠) ط : « ضَرَبَ » بإسقاط واو العطف . (١١) أ : « مَا ظَنُّ زَيْدٍ » بالرفع ، تحريف .

(١٢) أ : « زَيْدٌ » بالرفع ، تحريف . (١٣) ب : « إِلَّا هُوَ » .

(١٤) سقط هذا المثال من ب ، وفي أ : « زَيْدٌ » بالرفع .

[استعمالات القول]

(ص) : مسألة : يحكى بالقول ، وتصريفه الجمل ، وفي لفظ الملحونة ^(١) خلف . ولا يلحق به معناه خلافاً للكوفية وابن عصفور .

وينصب مفرد كهي مفعولاً . وقيل : نعت مصدر . ومراد ^(٢) لفظه خلافاً لقوم . ويحكى غيره مقدراً متم جملة . وقد يضاف قول . وقائل إلى مَحْكِيٍّ . ويغني عنه . وحذفه كثير . ويزاد ، ويعمل كظن ^(٣) مطلقاً ، لكن ^(٤) في لغة . وقيل : شرطها تضمن ^(٥) معناه . وبشرط الاستفهام فقط في لغة . وفي المشهور اتصاله ، أوفصله بظرف ^(٦) أو معمول . قال الأكثر : أو أَجْنَبِيٍّ . وكونه مضارعاً لمخاطب . قال ابن مالك : وحالاً . ومنع ^(٧) أبو حيان والسهيلي . وألاًّ يعدى باللام لمعمول ^(٨) . وجوزّه السيرافي في ماض . والكوفية في أمر . فإن فُقِدَ شرطُ فالحكاية . ويجوز معها بل يجب في : أتقول : زيد منطلق ، لمن بلغت عنه .

(ش) : في القول وما تصرف منه استعمالات ^(٩) :

أحدها : أن يحكى به الجمل نحو : « قال إنني عبد الله » ^(١٠) . « يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا » ^(١١) . « قُولُوا : آمَنَّا » ^(١٢) . « وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا » ^(١٣) الآية . « وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا » ^(١٤) . « مقول لديهم : لازكا مال ذي بخل » ^(١٥) .

(١) أ : « الملحونة » بالقاف ، تحريف . (٢) ب : « ويراد » بالياء .

(٣) في ط : « ويعمل نظر » مكان : « ويعمل كظن » ، تحريف .

(٤) كلمة : « لكن » سقطت من ط . (٥) أ ، ب : « تضمنين » .

(٦) أ : « أجني » مكان : « بظرف » ، تحريف . (٧) ط : « وشنع » بالشين . تحريف .

(٨) أ : « بمعمول » بالياء . (٩) أ : « استعملان » .

(١٠) مريم ٣٠ . (١١) المائدة ٨٣ . (١٢) البقرة ١٣٦ . (١٣) الرعد ٥ .

(١٤) الأحزاب ١٨ ، وفي أ : « والقائلون » ، تحريف .

(١٥) في أ : « فقال لديهم لازكى مال ذي بخل » وفي ب : « فقله : « لديهم لازكى ذي بخل » .

وفي ط : « مقول لديهم لازكى مال ذي بخل » وهي العبارة التي اخترتها .

والأصل: أن يحكى لفظ الجملة كما سمع .

ويجوز أن يحكى على المعنى بإجماع . فإذا قال زيد : « عمرو منطلق » ، فلك أن تقول : قال ^(١) زيد : « عمرو منطلق » ، أو « المنطلق ^(٢) عمرو » .

فإن كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى بإجماع فتقول في : قول زيد : عمرو قائم بالجر ، قال زيد : عمرو قائم بالرفع ^(٣) .

وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان : صحح ابن عصفور المنع . قال : لأنهم إذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزم ^(٤) في الملحونة .

وإذا حكيت كلام متكلّم ^(٥) عن نفسه نحو : انطلقت ، فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان : انطلقت ، ولك أن تقول : قال فلان : انطلق ، أو إنه ^(٦) انطلق ، وهو منطلق ^(٧) .

وهل يلحق [١٥٧] بالقول في ذلك معناه : كناديت ، ودعوت ، وقرأت ، ووصيت وأوحى ؟ قولان . أحدهما : نعم . وعليه الكوفيون نحو : « ونَادَوْا بِأَمَالِكُ لِيَقْنُصَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ^(٨) » . « فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِر ^(٩) » ، بالكسر . « فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ ^(١٠) » . « قرأت : « الحمد لله رب العالمين ^(١١) » واختاره ابن عصفور ، وابن الصائغ ، وأبو حيان لسلامته من الإضمار .

والثاني : لا ، وعليه البصريون . وقالوا : الجمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمّر ^(١٢) للتصريح به في : « نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا . قَالَ رَبُّ ^(١٣) » . « ونَادَى نُوحٌ رَبَّهُ »

(١) « قال » سقطت من ط . (٢) ب : « والمنطلق » بالواو .

(٣) كلمة : « بالرفع » سقطت من أ . (٤) ط : « أن يلتزموه » .

(٥) ب : « المتكلم » بآل . (٦) ب : « وإنه » بالواو .

(٧) ب : « أو هو منطلق » بأو . (٨) الزخرف ٧٧ وفي ط : « ليقتص » بالصاد . تحريف .

(٩) القمر ١٠ . (١٠) إبراهيم ١٣ .

(١١) الفاتحة ١ . (١٢) ط : « متضمن » مكان : « مضمّر » ، تحريف . (١٣) مريم ٣ : ٤ .

فَقَالَ رَبُّ^(١) . « وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَى^(٢) . » واختاره ابن مالك .

الثاني : أن ينصب المفرد^(٣) ، وهو نوعان . أحدهما : المؤدي معنى الجملة^(٤) ، كالحديث ، والشعر ، والخُطْبَة : كقلت^(٥) حديثاً ، وشعراً ، وخطبة . ونصبه على المفعول به ، لأنه اسم الجملة . والجملة إذا حُكِيَتْ في موضع المفعول به ، فكذا ما^(٦) بمعناها . وقيل : على أنه نعت مصدر محذوف أي : قولاً .

الثاني : المراد به مجرد^(٧) اللفظ ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو : قلت كلمة . هذا ما ذهب إليه الزجاجي ، والزنجشري ، وابن خروف ، وابن مالك وجعلوا منه : « يُقَالُ له إِبْرَاهِيمُ^(٨) » أي يقول له الناس : إبراهيم ، أي يطلقون عليه هذا الاسم .

وذهب جماعة منهم ابن عصفور : إلى أنه لا ينصب بالقول^(٩) ، بل يحكى .

أما المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلّا الحكاية على تقدير مُتِمِّ^(١٠) الجملة كقوله :

١٢ - إذا ذُقْتُ فاها قلت طَعَمُ مُدَامَةٍ^(١١) .

أي : طعمه طعم مُدَامَةٍ .^(١٢)

وقد يضاف لفظ : « قول » ، ولفظ « قائل » إلى الكلام المحكي ، كما يضاف سائر

(١) هود ٤٥

(٢) الأعراف ٤٨ .

(٣) ب : « المفروض » مكان : « المفرد » . تحريف . (٤) في أ : « الجملة » ساقطة .

(٥) أ : « كقوله » مكان : « كقلت »

(٦) ب : « فكذا إنما » ، ط : « فكذا هنا » . كلاهما تحريف .

(٧) كلمة : « مجرد » سقطت من ط . (٨) الأنبياء ٦٠ .

(٩) ط : « بالقول » بالفاء . تحريف (١٠) ب : « على التقدير » فتم الجملة .

(١١) لم ينسب في اللسان : « تجر » . ونسبه في الدرر ١ : ١٣٩ إلى امرئ القيس . وعجزه :

« مُعْتَقَّةٌ مِمَّا يَجِيءُ بِهِ التَّجَرُّ » .

وانظر ديوان امرئ القيس ١١٠ . وفي ط : « طعم مذاقه » بالذال والقاف .

وفي أ : « قلت خم مذاقه » ، تحريف . وفي ب : « مزاقه » بالزاي : تحريف .

(١٢) ط : « مذاقه » مكان : « مدامة » ، تحريف .

المصادر والصفات كقوله :

٦١٣ - قَوْلُ بِاللرَّجَالِ يُنْهَضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُھُولَ وَالشَّبَّانَا^(١)
وقوله :

٦١٤ - وَأَجِبْتَ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ^(٢) .

وقد يغني القول عن المحكيّ به بأن يحذف لظهوره كقوله :

٦١٥ - لَنَحْنُ الْأُولَى ، قُلْتُمْ فَأَنْتِ مُلِثْتُمْ^(٣)
بِرُؤُوسِنَا قَبْلَ اهْتِمَامِ بِكُمْ رُغْبًا^(٤)

أي ، قَلَمٌ ، نَقَاتْلَهُمْ^(٥) .

وقد يحذف «القول» دون المحكيّ به ، وهو كثير حتى قال . ومنه^(٦) : « فَأَمَّا الَّذِينَ
اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ^(٧) » . أي : فيقال لهم : أَكْفَرْتُمْ^(٨) .

الثالث : أن يعمل عمل ظنّ ، فينصب المفعولين ، وذلك في لغة بني سليم مطلقاً .
يقولون : قلت زيدا قائماً ، من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية :

واختلف : هل يعملونه باقياً على معناه أو لا يعملونه حتى يُضْمَنَ^(٩) معنى
الظنّ ؟ على قولين : اختار^(١٠) ثانيهما ابن جني . وعلى الأول الأعلام وابن خروف

(١) قائله مجهول .

من شواهد : المغني ٢ : ٦٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• حتى ملئت وملّني عوادي .

من شواهد : المغني ٢ : ٦٨ . وفي ط : « وأجيب » . تحريف .

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٣٩ .

وفي أ : « راعياً » مكان : « رعباً » . تحريف .

(٤) في ط : « أي قَلَمٌ فقاتلهم » . تحريف ، أشار إليه الدرر ١ : ١٣٩ وصوب العبارة : « قَلَمٌ نَظْلَهُمْ »

والأولى أن يكون صوابها : « قَلَمٌ نَقَاتْلَهُمْ » كما في أ . ب .

(٥) « ومنه » سقطت من أ . ومكانها بياض مشار إليه ب (ظ) .

(٦) آل عمران ١٠٦ . وفي ط : « فَأَمَّا وَأَمَّا » تحريف وفي ط أيضاً « السود » تحريف .

(٧) « أكفرتم » سقطت من ط . (٨) ب فقط : « يضم » . (٩) ب فقط : « اختار » .

وفي ط : « احتار » بالحاء . تحريف .

وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله

٦١٦ - قالت وكُنْتُ رَجُلًا قَطِينًا هذا وَرَبَّ البيت اسْرَائِينَا^(١)

إذ^(٢) ليس المعنى على ظننت^(٣) .

وفي لغة جمهور العرب بشروط^(٤) : تقدّم^(٥) استفهام بالهمزة أو بغيرها^(٦) من الأدوات .
واتصاله به . وكونه فعلا مضارعاً لمخاطب كقوله :

٦١٧ - متى تقولُ القُلُوصُ الرّوَاسِمَا يَحْمِلُنَ أمّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا^(٧)

وقوله :

٦١٨ - . عَلَامَ نَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَانِقِي^(٨) .

وحكى الكسائي : « أنقول^(٩) للعميان عقلاً ؟ أي نظن » .

فإن فقد شرط^(١٠) مما^(١١) ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدّم استفهام ، أو يُفصل بينه وبينه . نعم ، يستثنى الفصل بالظرف ، والمعمول ، مفعولاً أو حالاً كقوله :

(١) قائله مجهول .

من شواهد : « ابن عقيل ١ : ١٥٦ . وروايته : « لعمر الله » . مكان : « ورب البيت » ،
والأشموني ٢ : ٣٧ .

وفي ب : « اسرايينا » بالياء ، تحريف .

(٢) كلمة : « إذ » سقطت من ب .

(٣) « المعنى على ظننت » سقطت من أ . ومكانها بياض مشار إليه « ظ » .

(٤) ط : « شروط » بإسقاط الباء .

(٥) ط فقط : « بعد » مكان : « تقدم » . (٦) ب : « أو لغيرها » باللام . تحريف .

(٧) لهدبة بن خشرم .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٥ والأشموني ٢ : ٣٦ .

(٨) لمعروين معد يكرب الزبيدي ، وعجزه :

« إذا أنا لم أظعن إذا الخيل كرت » .

من شواهد : المغني ١ : ١٢٦ ، والأشموني ٢ : ٣٦ .

وأظعن بضم العين وفتحها . انظر الصبان ٢ : ٣٦ .

(٩) أ : « أيقول » بالياء .

(١٠) أ : « الشرط » بأداة التعريف . (١١) أ : « فيما » مكان : « مما » .

٦١٩ - أَبْعَدَ بُعْدٍ نَقُولُ الدارَ جَامِعَةً

شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَوِماً^(١)

وقوله :

٦٢٠ - أَجْهَالًا نَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ^(٢)

ونحو : أفي^(٣) الدار تقول زيداً ؟ وأحمدأ^(٤) تقول هندأ^(٥) واصلية ؟

قال أبو حيان : وكذا معمول المعمول نحو : أهندأ تقول زيداً ضارباً^(٦) ؟. وقيل : لا يضر الفصل مطلقاً ، ولو بأجنبي نحو : أنت^(٧) تقول زيداً منطلقاً^(٨) ؟. وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش. وكذا تتعين^(٩) الحكاية في غير المضارع ، والمضارع لغير المخاطب .

وذهب السيرافي : إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع .

وذهب الكوفيون : إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً . وذكر ابن [١٥٨] مالك لإعمال المضارع شرطاً خامساً ، وهو أن يكون للحال لا للاستقبال^(١٠) . وأنكره أبو حيان . وقال : لم يذكره غيره . وشرط السهيلي ألاّ يعدّى الفعل باللام نحو : أقول لزيد : عمرو^(١١) منطلق ، لأنه حينئذ يبعد^(١٢) عن معنى الظن ، لأن الظن من فعل القلب ، وهذا قول مسموع .

(١) قاله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩٧ ، والأشموني ٢ : ٣٦ .
وفي أ : « محترماً » مكان : « محتوماً » ، وفي أ ، ب « دوام البعد » مكان : « أم تقول البعد كله » تحريف .
(٢) للكيميت .

من شواهد : سيبويه ١ : ٦٣ ، وأوضح المسالك رقم ١٩٨ ، وابن عقيل ١ : ١٥٦ ، والخراقة ٤ : ٢٣ والأشموني ٢ : ٣٧ .

(٣) أ : « في » بإسقاط همزة الاستفهام . (٤) أ : « ومحمدأ » بإسقاط همزة الاستفهام .

(٥) أ : « هذا » مكان : « هندأ » ، تحريف . (٦) ب : « ضرب » مكان : « ضارباً » .

(٧) في ط : « أنت » بإسقاط الهمزة .

(٨) أ ، ب : « زيد منطلق » بالرفع ، تحريف ، والأسلوب يقتضي نصب كما في ط .

(٩) أ : « يتعين » . (١٠) ب : « لا للاستفهام » .

(١١) أ : « أمير » مكان : « عمرو » . (١٢) أ : « مبعد » بالميم .

وإذا اجتمعت الشروط ^(١) فالإعمال جائز ، لا واجب ، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاةً للأصل نحو : أقول : زيد منطلق ^(٢) ، وكذا إعماله مطلقاً ^(٣) في لغة بني سليم ^(٤) جائز لا واجب .

[همزة التعدية] :

(ص) : مسألة : تدخل الهمزة على عليم ، ورأى : فتنصب ثلاثة : أولها : الفاعل ، وحكم الثاني والثالث باق ، ومنع الأكثر : التعليق . وقوم : الإلغاء . وثالثها : إن لم يبين ^(٥) للمفعول .

(ش) : تدخل الهمزة المسماة بهمزة النقل ، وهمزة التعدية ، على عليم ورأى المتعديين لمفعولين ، فتعديهما إلى ثلاثة مفاعيل : أولها : الذي كان فاعلاً ، وذلك ^(٦) أقصى ما يتعدى إليه الفعل ^(٧) من المفعول به نحو : أعلمت زيداً عمراً قادماً ^(٨) ، وأريت زيداً عمراً كريماً ، وللثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب عليم ، ورأى من جواز : الإلغاء ، والتعليق ، وغيرهما .

ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء بنيت ^(٩) للفاعل أم للمفعول ، وعليه ابن القوأس ، ^(١٠) وابن أبي الربيع ، لأن مبنى الكلام عليهما ، ولا ينبغي بعد ما مضى الكلام على الابتداء .

ومنعهما آخرون إن بنيت ^(١١) للفاعل وعليه الجزولي ، لما فيه من إعمالها في المفعول

(١) في أ كلمة « الشروط » ساقطة .

(٢) أ : « زيداً منطلقاً » ، تحريف ، لأنه مثل للحكاية .

(٣) ب : « منطلقاً » ، تحريف . (٤) ب : « تميم » مكان : « سليم » ، تحريف .

(٥) ب : « تين » بالناء تحريف . (٦) ط : « وكذا » مكان : « وذلك » .

(٧) كلمة « الفعل » سقطت من أ . (٨) سقط هذا المثال من ب .

(٩) ط : « ثبت » مكان : « بنيت » ، تحريف .

(١٠) ط فقط : « ابن النحاس » تحريف . وانظر الشرح .

(١١) ط : « ثبت » مكان : « بنيت » ، تحريف .

الأول ، وإلغائها بالنسبة إلى الأخيرين ^(١) ، وذلك تناقض ، لأنه حكم بقوة وضعف معاً ، بخلاف ما إذا بنيت ^(٢) للمفعول به ^(٣) . ومنع آخرون : التعليق دون الإلغاء ^(٤) ، وعليه الأكثرون .

ومنع قوم : إلغاء ^(٥) أعلم دون أرى وعليه الشكويين ، لأن أعلم مؤثر ^(٦) فلا يلغى ^(٧) كما لا تلغى ^(٨) الأفعال المؤثرة ، وأرى بمعنى : أظن فوافقه ^(٩) في الإلغاء ، كما وافقه في المعنى . وردّ بأن أعلم وعلم أيضاً ^(١٠) متوافقان في المعنى ، فيلزم تساويهما في الإلغاء . وقد ورد السماع بإلغائهما : حكى : البركة أعلمنا الله مع الأكابر ، وقال الشاعر :

٦٢١ - وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ ^(١١) .

واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى : « يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ » ^(١٢) ، الآية . وقول الشاعر :

٦٢٢ - حَدَّارِفَقْدَ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى ، فتسعد أو تشقى ^(١٣)

(١) أ ، ب : « الضميرين » مكان : « الأخيرين » ، تحريف .

(٢) ط : « إذا لم يثبت للمفعول » ، تحريف .

(٣) كلمة : « به » سقطت من أ ، ط . (٤) ط : « دون لإلغاء » ، تحريف .

(٥) ب : « الألغاء أعلم » ، بالألف واللام ، تحريف .

(٦) أ . ب : « مؤثرة » بناء التأنيث . (٧) أ ، ب : « تلقى » بالنون والقاف ، تحريف .

(٨) أ ، ب : « تلقى » بالنون والقاف ، تحريف .

(٩) ط : « موافقة » بالميم ، تحريف . (١٠) سقطت كلمة « أيضاً » من ب .

(١١) قائله مجهول . وعجزه :

• وَأَرَأَيْتَ مُسْتَكْفًى . وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩٩ .

(١٢) سبأ ٧ .

(١٣) قائله مجهول .

انظر : الدرر ١ : ١٤٠ ، وشرح التصريح ١ : ٢٦٦ .

وفي ط : « حذراً » تحريف ، والتصويب من النسختين أ ، ب . وفي ط : « وتسعد » بالواو ،

تحريف . وفي أ : « الذي » مكان : « للذي » ، تحريف .

وفي ب : « أنبت » مكان : « نبث » .

[جواز حذف المفاعيل أو بعضها]

(ص) : وحذفها ، وأحدها للدليل جائز . وأما دونه فممنوع سيبويه وابن الباذش وابن طاهر حذف الأول ، والاقتصار عليه . وجوز الأكثر حذف الأول دونهما ، أو هما دونه . والشلوين : حذفه دونهما . والحرّمي : عكسه .

(ش) : يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها للدليل كقولك : لمن ^(١) قال أعلمت زيداً بكذا ^(٢) قائماً : أعلمت .

وأما الاقتصار ، وهو الحذف لغير دليل ، ففيه مذاهب :

أحدها : وعليه الأكثر ، منهم المبرّد ، وابن كيسان ، ورجّحه ^(٣) ابن مالك ، وخطّاب : يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين ، أو الآخرين ^(٤) بشرط ذكر الأول : كقولك : أعلمت كبشك سميناً بحذف المُعلّم ^(٥) ، أو أعلمت زيداً بحذف الثاني والثالث إن لم يتخلل الكلام من فائدة بذكر المُعلّم به في الصورة الأولى والمُعلّم في الثانية .

الثاني : وعليه سيبويه وابن الباذش ، وابن طاهر ، وابن خروف وابن عصفور : لا يجوز حذف الأول ، ولا الاقتصار عليه ، وحذف الآخرين ، بل لابد من الثلاثة ^(٦) ، لأن الأول كالفاعل ، فلا يحذف ، والآخران كهما ^(٧) في باب ظن . وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصاراً .

الثالث : وعليه الشلوين : يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرين نحو : أعلمت كبشك سميناً ، ولا ^(٨) يجوز حذف الآخرين دون ^(٩) الأول ، ولا حذف الثلاثة ، ولا حذف الأول وأحد الآخرين ، ولا حذف أحد الآخرين ^(١٠) فقط .

(١) ب : « لمن لمن » بالتكرير ، تحريف . (٢) في ب : « زيد أبو بكر » ، تحريف .

(٣) ط : « ورجحة » بتقديم الحاء تحريف .

(٤) ب : « أو الآخرين » . (٥) ط : « العلم » ، تحريف .

(٦) ب : « الثالثة » . تحريف . (٧) ب : « لهما » باللام ، تحريف .

(٨) ب : « ولا يحذف حذف الآخرين » ، تحريف .

(٩) سقط من أ : « الآخرين دون » .

(١٠) ب : « ولا حذف الأول ، وأحد الآخرين فقط » بتكرار الجملة السابقة ، وبزيادة كلمة : « فقط » تحريف .

الرابع : وعليه الجرّمي . واختاره ابن القوّاس : يجوز حذف الآخرَين فقط ، لأنهما في حكم مفعوليّ ظنّ ، دون الأول ، لأنه في حكم الفاعل .

(ص) : وألحق سيبويه بأعلم : نبأ . واللّخمي : أنبأ ^(١) ، وعرف ، وأشعر ، وأدرى ^(٢) . والفرّاء : خبر وأخبر . والكوفيّة والمتأخرون : حدّث . والأخفش وابن السراج ^(٣) : أظنّ ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم . وأوجد . وابن مالك وقوم : أرى الحُلُميّة ، والحريريّ : علم . والجرّجاني : استعطى ^(٤) . وبعضهم : أكسى [١٥٩] . (ش) : المجمع على تعدّيته إلى ثلاثة : أعلم ، وأرى . وزاد سيبويه : نبأ كقوله :

٦٢٣ - ونبت قيساً ، ولم أبلُـهُ كما زعموا خير أهلِ اليَمَنِ ^(٥)

وزاد ابن هشام اللّخميّ ^(٦) : أنبأ ، وعرف ، وأشعر ، وأدرى . وزاد الفرّاء في «معانيه» : خبر بالتشديد كقوله :

٦٢٤ - وَخَبِرْتُ سُدَاءَ الْقُلُوبِ مَرِيضَةً ^(٧) .

وقوله :

(١) ط : «نبأ» بإسقاط الهزّة من أوله ، تحريف .

(٢) أ : «وأروى» بلراء والواو . تحريف .

(٣) أ : «والزجاج» مكان : «وابن السراج» ، تحريف . وانظر الشرح .

(٤) أ : «أعطى» . (٥) للأعشى ، ميمون بن قيس ، ديوانه ٢١٣ .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .

(٦) هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللّخميّ .

من مصنّفاتّه : المُجمل في شرح أبيات الجُمّل - نُكّت على شرح أبيات سيبويه للأهمل - شرح القصيح . وكان حيّاً سنة ٥٥٧ هـ .

(٧) للعوام بن عتبة كما في العميّ ، وفي الدرر ١ : ١٤١ . للعوام بن عتبة بلاء ، وعجزه :

فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ يَمِصْرَ أَهْودُها .

من شواهد : الأشموني ٢ : ٤١ ، وروايته :

«سوداء الغميم» مكان : «سوداء القلوب» .

٦٢٥ - وما عليك إذَا خُبِرْتَنِي دَفِئاً^(١) .

وزاد الكوفيون : حدّث . وتبعهم^(٢) المتأخرون كالزمخشري وابن مالك . وقال^(٣) أبو حيّان : وأكثر أصحابنا كقوله :

٦٢٦ - فَمَنْ حُ دِثِمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ^(٤) .

وزاد الحريري في شرح « اللّمة »^(٥) : علّم المنقولة بالتضعيف . قال أبو حيّان : ولم توجد في لسان^(٦) العرب متعدية إلى ثلاثة .

وزاد ابن مالك : أرى الحُلُمِيّة كقوله تعالى : « إِذْ يُرِيكَهُمْ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ، وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيراً^(٧) » .

وزاد الأخفش وابن السراج : أظنّ . وأحسب ، وأخال ، وأزعم وأوجد قياساً على أعلم ، وأرى . ولم يسمع . .

وزاد الجرجاني : استعطى^(٨) . وزاد بعضهم : أكسى ، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر . والجمهور منعوا ذلك ، وأولوا المستشهد به على التّضمن^(٩) ، أو حذف حرف الجر ، أو الحال . .

(ص) : وما بني للمفعول فكظنّ .

(ش) : ما بني للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظنّ ، فما جاز في ظنّ جاز فيه . قال ابن مالك : إلا^(١٠) الاقتصار على المرفوع ، فإنه غير جائز في ظنّ لعدم الفائدة ، جائزٌ هنا لحصول الفائدة . وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين ، فأغنى عن التصريح باستثنائه^(١١) .

(١) لرجل من بني كلاب . وعجزه :

و غاب بَعْلُكَ يَوْماً أَنْ تَعُودَنِي .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشْمُونِي ٢ : ٤١ .

(٢) ب : « وأتبعهم » . (٣) أ ، ب : « قال » بإسقاط الواو .

(٤) قطعة من معلقة الحارث بن حلزة البشكري ، والبيت بتمامه هو :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّدْتُمُوهُ لَهُ طِينَا الْوَلَاءِ

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشْمُونِي ٢ : ٤١ .

وفيها : « الولاء » مكان : « العلاء » . (٥) ب : « الملحمة » تحريف .

(٦) أ : « كلام » مكان : « لسان » . (٧) الأتفال ٤٣ . (٨) أ : « أعطى » .

(٩) ط : « التّضمن » (١٠) كلمة : « إلا » سقطت من ب . (١١) أ ، ب : « باستثنائه » .